(دراسة)

# للجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب

# حول أزمة قصور الصادرات المصرية

## الآثار – المشكلات – الحلول

## توزيع الأدوار

٢٠٠٠/٨/١


إعداد

فـاروق حسنين مخلوف

وزير مفوض تجاري سابق

مستشار اقتصادي لوزير التخطيط والتعاون الدولي

# المحتويات


| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | : | ١ |
| أولاً | : الآثار السلبية لاستمرار أزمة التصدير على حاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى | ٥ |
| ثانياً | : تحديد طبيعة وخصائص التصدير ومنطلقات ومقومات علاجها | ٩ |
| ثالثاً | : عرض قطاعى للمشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية | ١٤ |
| رابعاً | : عرض قطاعى لحلول مشكلات التصدير ووسائل تنمية صادرات السلع والخدمات | ٢٦ |
| خامساً | : توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك | ٣٤ |
| مرفقات | : | |

١- جدول : ملخص إحصائى عام للتجارة الخارجية لمصر - [illegible] والميزان التجارى (١٩٨٦ - ١٩٩٧)

٢- جدول : مصفوفة قطاعية للمشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

٣- جدول : مصفوفة قطاعية للحلول المقترحة لتنمية الصادارت المصرية السلعية والخدمية

٤- جدول : توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

## مقدمة

# رؤية وتوجيهات السيد/ رئيس الجمهورية

# بشأن قضية التصدير

تناول السيد/ الرئيس محمد حسنى مبارك أزمة التصدير فى مصر ، فى أكثر من مناسبة فى السنوات الأخيرة ، بما يشير ويؤكد الأولوية القصوى التى يحظى بها هذا الموضوع على مستوى فكر القيادة السياسية . ويبقى أن ينتقل هذا الاهتمام بكل ثقله وشموليته إلى المستوى التطبيقى لصنع السياسات وإصدار التشريعات واتخاذ القرارات .

## أولاً : التصدير فى كلمة الرئيس فى جلسة أداء اليمين الدستورية - ١٩٩٩/١٠/٥ :

١- نطلب من الأجيال الجديدة تعزيز مكانة مصر فى سوق المنافسة الدولية .

٢- إن برنامج العمل الوطنى فى المرحلة القادمة يعطى على رؤية متكاملة الأبعاد . وأساس هذه الرؤية هو تنمية القدرة التنافسية لمؤسسات الإنتاج الوطنى ، كى تكون قادرة على زيادة نصيب مصر فى حجم التجارة الدولية ، واستثمار الميزات النسبية التى يمكن أن تهيئ لمصر مكانة أفضل فى سوق المنافسة ، وتعزيز قدرات قطاع خاص قوى ، يعرف دوره ويؤدى واجبه ، ويستطيع التعامل مع عالم تشتد فيه

المنافسة ، وتحكمه مؤسسات وتكتلات قوية ، تفرض علينا تطوير نظمنا وأساليبنا وأدواتنا .. وتخلق ظروفاً مواتية لتحقيق طفرة ضخمة في التصدير ، الذى لا يزال يشكل واحداً من أكبر تحدياتنا الاقتصادية .

٣- إن هذا المشروع الضخم يعنى زيادة الكفاءة الإنتاجية لقاعدة الصناعية المصرية ، والتوظيف الأمثل للطاقات والموارد المتاحة ، وخفض تكاليف الإنتاج وتقليل فاقده ،وتحقيق الجودة والإتقان اللذان يمكنان الإنتاج المصرى من المنافسة فى الأسواق الدولية .

## ثانياً : التصدير فى كلمة الرئيس فى الجلسة الافتتاحية للدورة الجديدة لمجلسى الشعب والشورى - ١٩٩٩/١١/١٣ :

١- إن أول المبادئ الأساسية الحاكمة التى تأتى على رأس برنامجنا : أن نحقق نقلة نوعية كبيرة فى التصدير ، من خلال تطوير مؤسسات الصناعة والخدمات ، وتطوير الصادرات الزراعية .

٢- إن أول التحديات التى تواجهنا ، تفرض علينا أن نعالج على وجه السرعة نقاط الضعف فى مؤسساتنا الإنتاجية ، وأن نقوم بعملية جرد شاملة وواسعة للمنتجات المصرية ، التى يمكن أن نوفر لها قدرة تنافسية عالية فى السوق الدولية ، وأن نعتمد برنامجاً عملياً لتحديث الصناعة المصرية ، وتجديد شبابها والنهوض بإنتاجها ، كى تبقى قادرة على

المنافسة ، وأن نشجع جهود البحث والابتكار في مجالات قد لا يحتاج تطويرها إلى إنفاق أموال ضخمة ،وإن كانت مجالات هامة ، يمكن أن تزيد قدرتنا على التواجد في السوق الدولية .

٣- إن ثاني التحديات التي تواجهنا ، أن نسعى لزيادة صادراتنا إلى السوق العالمية ، فالتصدير قد أصبح الآن قضية حياة أو موت ، لأن استمرار جهود التنمية ، رهن بزيادة قدرتنا على التصدير لأسواق العالم الخارجي ، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة .

٤- بدون نجاحنا في التصدير تنحسر آفاق التنمية ، وتقل فرص العمالة ، وتضعف الآمال في إحداث تحسين جاد في مستويات حياة الأفراد ، وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه مصر .

٥- [illegible] تشجيع التصدير . وما زلت أطالب المجلس والحكومة بإزالة كل ما تبقى من عوائق في غضون عام واحد من الآن ، فلم يعد لدينا المزيد من الوقت نضيعه في نقاش عقيم حول هذه المعوقات .

٦- إننى أناشد المجلس أن ينجز فى غضون دورته الراهنة ، كل التشريعات المتعلقة بإزالة العقبات أمام التصدير ، كما أطلب من الحكومة أن تكثف البحث عن أساليب جديدة لزيادة حجم صادراتنا إلى الأسواق الخارجية .

٧- إن التصدير هدف يتطلب ما هو أكبر من زيادة الإنتاج ورفع جودته ، بل إنه قد أصبحت له أساليبه العلمية وآلياته ، التى يعرفها خبراء المهنة ومؤسسات التجارة الدولية . ومن تلك الآليات التسويق الجيد ، الذى تقوم به مؤسسات وطنية، تحمى الإنتاج الوطنى من المنافسة غير المشروعة فى أسواق العالم ، وتنصح بإدخال ما يلزم من التعديلات على المنتجات التصديرية وأسعارها ، حتى تكون قادرة حقاً على الصمود فى وجه المنافسة الشرسة .

٨- إذا كنا نتحدث عن فتح آفاق التصدير للإنتاج المصرى ، وإزالة العقبات أمام المصدرين ، فلن يتحقق الهدف المنشود بدون رفع كفاءة المنتج المصرية

٩- إن مشروعنا القومى لإقامة قاعدة تكنولوجية على أرض مصر، يعتبر ركيزة أساسية لزيادة قدرة الصناعة الوطنية على النمو والمنافسة ، والتواجد فى أسواق التصدير بالثقل اللازم .

★————————★

## (أولاً)

## الآثار السلبية لاستمرار أزمة التصدير على حاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى

تتولد سلاسل من النتائج السلبية والانعكاسات الخطيرة فى مختلف قطاعات الاقتصاد ، نتيجة استمرار انخفاض بل ضآلة حجم الصادرات واتساع فجوة العجز فى الميزان التجارى ، فى اقتصاد أى دولة . وتتضح وتتفاقم هذه المشكلة فى الاقتصاد المصرى الذى يتخلف فيه الأداء التصديرى بصورة مستمرة ، غير أن الآثار الضارة لهذه الأزمة تتوارى مؤقتاً (وليس تتلاشى) ، أمام الإيرادات التى تحققها بعض البنود الرئيسية فى الصادرات المنظورة (البترول) ، وفى الصادرات غير المنظورة للعمليات الجارية (قناة السويس ، السياحة ، تحويلات المصريين بالخارج)، بالإضافة إلى بعض بنود العمليات الرأسمالية (تحويلات المستثمرين) .

تحسن (لا فائض) فى ميزان المدفوعات ، ليست جميعاً بنوداً راسخة ومستقرة ومستمرة ، يمكن الاستناد إليها فى تحقيق عائد مستمر ومتزايد لاقتصاد مصر ، وقيمة مضافة متصاعدة لمواردها ، وقد أكدت ذلك تجارب مصر فى العقود الخمسة الأخيرة . وهذا الوضع المستقر يمكن أن يحدث فقط اعتماداً على نمو وتنوع الصادرات ، سواء صادرات السلع أو الخدمات ، بحيث تتولد

عـائدات التصديـر وتسـتمر كمـاً ونوعـاً ، بالاسـتناد إلى قـدرات بنيويـة يكتسـبها الهيكـل الاقتصـادى الوطنـى ، وتنمـو بكيفيـة يمكـن الاعتماد عليـها والتنبـؤ بـها والبنـاء عليـها .

## أهم الآثار السلبية والانعكاسات الاقتصادية الضارة لقصور الأداء التصديرى

١- تزايـد العجـز فـى المـيزان التجـارى ، وتأثـيره المـوازى علـى مـيزان المدفوعـات .

٢- تـآكل الاحتيـاطى النقـدى الخـارجى فـى عمليـات تمويـل الواردات ، بـدلاً مـن تمويلـها اعتمـاداً علـى حصيلـة الصـادرات.

٣- تزايـد البطالـة ، بسـبب تراجـع الاسـتثمار فـى مشـروعات الإنتـاج التصديـرى .

٤- إضعـاف الجاذبيـة للاسـتثمار فـى الاقتصـاد المصـرى ، بالنسـبة للمسـتثمرين الذيـن يتطلعـون لمشـروعات الإنتـاج الموجـه للتصديـر فـى مصـر ، للاسـتفادة مـن موقعـها الجغرافـى أو مزاياهـا النسبية الأخرى .

٥- اختنـاق التنميـة ، لعجزهـا عـن توليـد فـرص عمـل جديـدة أو رفـع مسـتوى المعيشـة أو زيـادة معـدلات النمـو الاقتصـادى ، نتيجـة عجـز الاقتصـاد عـن الحصـول علـى الإيـرادات المناسـبة المطلوبـة مـن التصديـر ، وتراجـع القيمـة المضافـة للمـوارد .

٦- إعاقة تطور الإنتاج والتحديث والتقدم التكنولوجى للصناعة والزراعة ، بسبب عدم الاضطرار لتنويع وتحسين المنتجات، للخروج لمواجهة المنافسة فى الأسواق الخارجية ، وبالتالى نقص الموارد اللازمة للإنفاق على التطوير والتوسع فى الإنتاج.

٧- ضعف قدرة الإنتاج المحلى على مواجهة المنافسة من الواردات الأجنبية ، بسبب الافتقاد لشروط الكفاءة الإنتاجية وآثارها على الجودة والتكلفة .

٨- إجهاض الأمل فى إعطاء قوة دفع للمشروعات الصغيرة ، وخاصة التى تعمل فى الصناعات المغذية للمشروعات الصناعية الكبرى ،وبوجه خاصة مشروعات التجميع ، التى يوجه جانب كبير منها إلى التصدير ، إلى جانب المشروعات الصغيرة التى يمكن أن تنتج لحساب شركات بالخارج ،تقدم التكنولوجيا وتستفيد من رخص الأيدى العاملة فى مصر .

٩- إضعاف [illegible] احتمالات المرونة فى سعر الصرف مع العملات الأجنبية الحرة الرئيسية ، نتيجة تراجع حصيلة التصدير ، ومن ثم صعوبة تعميق الاحتياطى النقدى الخارجى . وفى حالة الاضطرار لخفض سعر صرف الجنيه سوف يزيد ذلك من صعوبات أزمة التصدير ، حيث تعتمد الصادرات بصورة رئيسية على مكونات مستوردة (بنسبة ٧٥٪ فى المتوسط) .

١٠- التأثير السلبى على سوق الأوراق المالية ، بسبب هبوط قيمة أسهم وسندات الشركات الإنتاجية الموجهة للتصدير ، مع إخفاقها فى تحقيق نتائج اقتصادية جيدة فى مجال زيادة صادراتها ، ومن ثم اهتزاز مراكزها المالية بمرور الوقت .

★————————★

## (ثانياً)
## تحديد طبيعة وخصائص أزمة التصدير
## ومنطلقات ومقومات علاجها

### ١- تحديد طبيعة وخصائص أزمة التصدير :

(أ) ليست مشكلة الميزان التجارى هى ضآلة الصادرات بالمقارنة بالواردات ، بل تدهور الأداء التصديرى فى حد ذاته ، أما الواردات فإن نسبة ٨٠٪ منها مستلزمات إنتاج ، من معدات رأسمالية وخامات وسلع وسيطة ، أى أنها حيوية للإنتاج المحلى من سلع تصديرية أو سلع إحلال للواردات .

(ب) إن أهم المشكلات الأساسية فى التصدير ، هى مشكلات إنتاجية ، تتمثل فى ضعف الهياكل الإنتاجية ومحدودية المنتجات القابلة للتصدير، وهبوط جودتها وارتفاع تكلفتها وأسعارها ، واعتماد الإنتاج [illegible] مستوردة، تبلغ فى المتوسط العام حوالى ٧٥٪ . ولابد من معالجة هذه المشكلة من الجذور بصورة شاملة ومتسلسلة ، بالتوسع فى الإنتاج المحلى للخامات والسلع الوسيطة التى تدخل فى إنتاج مجموعات سلعية تصديرية منتقاة ، وكذلك تعميق التصنيع المحلى للمعدات والآلات وقطع الغيار ، وبحيث

تكـــون تكلفـــة إنتاجـــها وجودتـــها تنافســـية ، لتغذيـــة القطاعـــات الإنتاجيـــة الموجهـــة للتصديـــر ، بـــهدف خفـــض تكلفتـــــها ، وفـــــى ذات الوقـــــت تخفيـــــف العـــــبء الاســـتيرادى علـــى المـــيزان التجـــارى .

(ج) تـــأتى بعـــد المشـــكلات الإنتاجيـــة للتصديـــر مباشـــرة، مشـــكلة ضعـــف هيـــاكل البنيـــة الأساســـية المرتبطـــة بالخدمـــات المســـاندة للتصديـــر ، مثـــل الجـــهاز المصرفـــى والموانـــئ والنقـــل والمعلومـــات والتمويـــل والـــترويج والتســـويق ... إلخ .

(د) يلـــى ذلـــك أزمـــة التصديـــر علـــى مســـتوى السياســـات ، وهـــى أنـــها تمثـــل فـــى الواقـــع فـــى نتيجـــة (حزمـــة) معقـــدة تضـــم مجموعـــات متنوعـــة ومتفرقـــة مـــن المشـــكلات ، ولا يمكـــن علاجـــها بسياســـات وإجـــراءات متفرقـــة ، بـــل يتطلـــب العـــلاج منظـــوراً شـــاملاً للمشـــكلات والحلـــول ، لا يســـد بعـــض الثغـــرات ويســـتدعى بعضـــها الآخـــر ، ولكـــن يمكـــن مرحليـــا مـــع ذلـــك ، اختيـــار قطاعـــات إنتـــاج تصديـــرى ذات أولويـــة ، لإخضاعـــها للعـــلاج الشـــامل ، ثـــم الانتقـــال بعـــد ذلـــك إلى غيرهـــا ، طبقـــاً لتخطيـــط دقيـــق متتـــابع وبعيـــد المـــدى . ولا يغنـــى ذلـــك عـــن انتـــهاج الأســـلوب الشـــامل فـــى حـــل المشـــكلات علـــى مســـتوى السياســـات .

## ٢- تحديد المنطلقات والمقومات الأساسية لمعالجة أزمة التصدير:

(أ) إن أزمة التصدير لها من الأهمية والتشعب والحجم والآثار ، ما يبرر النظر إليها باعتبارها قضية استراتيجية قومية كبرى ، تستأهل وتبرر حشد جهد وطنى شامل لعلاجها ، وأن يتم تناولها فى خطة التنمية على هذا الأساس ، بحيث تنعكس على كل قطاع من قطاعاتها ، بالأهداف المحددة الواضحة ووسائل العلاج الجذرى ، وتحدث آثارها على المدى الطويل (١٠- ١٥ سنة) والمدى المتوسط (٣ - ٥ سنوات) والمدى القصير (سنوياً) ، حسب طبيعة العمل المطلوب فى كل قطاع .

(ب) لابد أن ينبثق عن المنظور الاستراتيجى لقضية التصدير ، حلول استراتيجية أيضاً ، تتحول إلى سياسات عليا فى كافة المجالات ذات العلاقة ، ثم تتخذ صورة مجموعات (حزم) ، من السياسات الفرعية والخطوات والإجراءات . التى تنبنى على تصنيف وتجميع للمشكلات فى شكل مجموعات (حزم) أيضاً ، بحيث ترتبط المشكلات والحلول ، وتتوازى وتتناسق خطوات العمل، ويتسنى تقييم الأداء ، وإزالة العقبات أولاً بأول ، وتتحقق النتائج الفعالة المستهدفة .

(جـ) إن قضية التصدير لها أطراف متعددة ، أهمها : الدولة ، ومنظمات الأعمال ، والمنتجون ، والمصدرون، والخدميون ، والبنوك والجمعيات الأهلية. ولابد أن تتضافر جهودهم وتتوزع الأدوار فيما بينهم ، ضمن إطار الاستراتيجية القومية الشاملة لحل أزمة التصدير المتعددة الجوانب ، وتتحدد مسئولياتهم فى إنجاز المهمة الكبرى لدفع التصدير فى مصر .

(د) إن حلول أزمة التصدير لا يمكن أن تتم على الجبهة الداخلية فقط ، فهناك جبهة خارجية لابد من التحرك عليها بتخطيط ونشاط ومثابرة . وتتمثل أهم مقومات الجبهة الخارجية ، فى جذب الاستثمار العربى والأجنبى الموجه للتصدير ، وجذب المساعدات المالية والفنية التى تستخدم فى تطوير الإنتاج التصديرى ودعم جهد التصدير ، والدراسة المتعمقة للأسواق الخارجية ووضع ما يلائم كلا منها من مزيج تسويقى ، والتأسيس لأجهزة مستمرة لتوجيه ومتابعة المطالع الخارجية التى يمكن أن تستفيد من تصدير وتسويق وتصنيع المنتجات المصرية فى الخارج من خلال شركات مشتركة وتعاقدات طويلة الأجل ، وربط جهد التصدير المصرى بشبكات المعلومات الدولية والإقليمية والمحلية بالخارج ، ذات العلاقة بالتصدير والتسويق ، والإفادة من الممارسات والوسائل الحديثة

لإجراء الصفقات من خلال الأنظمة والشبكات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية) ، والتوسع في اتفاقيات وتدابير تحرير التجارة مع الدول الأخرى ، لإعفاء صادرات مصر من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، وبحث وحصر طرق الإفادة من إيجابيات وتجنب سلبيات الترتيبات الدولية التي لها انعكاسات على التصدير المصري . مثل (الجات/ المنظمة العالمية للتجارة) والمنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس ، والاتحاد الأوروبي ، والاستفادة من التنظيمات الثنائية المشتركة مع الدول الأخرى في التركيز على تنمية الصادرات المصرية (مثل المجالس العليا المشتركة واللجان المشتركة مع الحكومات ، ومجالس رجال الأعمال) ، والمعارض العامة والمتخصصة والمراكز التجارية والبعثات التجارية الخارجية ... إلخ .

(هـ) يستوجب المنظور الاستراتيجي لأنشطة التصدير السابق طرحه أعلاه ، أن يكون هناك جهاز قومي شامل ، مسئول عن قضية التصدير بكاملها ، يحدد المشكلات ، ويضع الحلول ، ويشرف على رسم الخطط وتشكيل السياسات العليا ، واتخاذ القرارات القومية التوجيهية . وبالطبع فإن هذا الجهاز لن يقوم بمفرده بكل المهام ، ولكنه سيقوم بتوزيع الأدوار ،

وضبط ما يرتبط بها من مسئوليات على أجهزة الدولة والقطاع الخاص ، وتسهيل استصدار ما يلزم من تشريعات ، وتصحيح مسارات العمل كلما لزم الأمر ، والمتابعة وتقييم الأداء . وتوفير الموارد المادية والفنية اللازمة دون إبطاء . ويمكن أن يتولى هذه المهمة ، (المجلس الأعلى للتصدير) برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، فهو الأنسب والأقدر على ذلك ، مع تحويله إلى جهاز قومي شامل عامل ، له كيان مؤسسي وإمكانات فنية ومادية ، وليس كياناً تنظيمياً لعقد الاجتماعات فقط ، التي يجرى فيها التشاور وبحث المقترحات وتقييم الموقف وإصدار الآراء والتوجيهات .

★————————★

## (ثالثاً)

## عرض قطاعى

## للمشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية من السلع والخدمات

### (١) المشكلات التنظيمية والتشريعية :

١- غياب نظام قومى شامل وسياسة متكاملة لتشجيع وتنمية الصادرات.

٢- عدم انتظام اجتماعات المجلس الأعلى للتصدير، وعدم وضوح مسئوليته وأهدافه.

٣- عدم كفاية خدمات مركز تنمية الصادرات رغم أهمية دوره.

٤- ضعف دور المجالس السلعية ومحدوديتها.

٥- ضعف فعالية منظمات الأعمال.

٦- غياب دور الجمعيات الأهلية.

٧- البطء والتضارب فى بعض القرارات التى تصدر لتشجيع التصدير.

٨- ضآلة موارد شركة ضمان الصادرات.

٩- غياب استراتيجية مصرية مترابطة لتحرير التجارة مع الدول العربية.

١٠- عدم وجود نظام وسياسة متطورة لتشجيع الصفقات المتكافئة لاستخدام هذه الآلية العالمية لدفع الصادرات.

١١- عدم وجود جهاز قوى من المصدرين والمنتجين/المصدرين لإدارة نشاطات التصدير (اتحاد أو رابطة مصدرين).

١٢- غياب التصدير كقطاع مستقل ضمن خطة التنمية لتعبئة وتنسيق كافة جهود الدولة بشأنه فى كل قطاع.

١٣- ضعف إمكانات مقاومة التعسف الخارجى فى تطبيق دعاوى الإغراق ضد بعض الصادرات المصرية.

١٤- غياب التميز أو الفصل بين سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.

١٥- عدم وجود نظام خاص لحفز ومكافأة المصدرين الناجحين.

١٦- عدم تطوير جهاز التمثيل التجارى كأداة لتنمية التصدير فى المقام الأول.

١٧- غياب نظام متكامل لتنمية صادرات الخدمات المصرية الواعدة والمتميزة، وتأهيلها للتوسع وفقاً لاحتياجات السوق وخاصة فى المنطقة العربية والدول النامية.

١٨- غياب حوافز خاصة فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار، للمشروعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

## (٢) المشكلات الفنيـــة والإنتاجيـــة :

١- عـــدم الالـــتزام بالمواصفـــات القياســـية العالميـــة فـــى إنتـــاج الســـلع المصـــدرة .

٢- تخلـف تكنولوجيـــات الإنتـــاج.

٣- ارتفـاع التكلفـة وعـدم تنافسـية الأسـعار.

٤- ضعـف دور الرقابـة الصناعيـة والكفـاءة الإنتاجيـة.

٥- غيـاب الرقابـة الدقيقـة علـى الصـادرات.

٦- عـــدم انتشـــار نظـــم مراقبـــة الجـــودة الشـــاملة فـــى مواقـــع الإنتـــاج التصديـــرى.

٧- الخلـل فـى التوزيـع وفـى الإفـادة مـن المعونـات الفنيـة الخارجيـة الموجهـة للإنتـاج التصديـرى ونشـاطات التصديـر.

٨- عـــدم الاهتمـــام بـــدور المشـــروعات الصغـــيرة فـــى الإنتـــاج الموجـــه للتصدير ورفـــع جودتـــه.

٩- غيـاب أى سياسـة واضحـة لتوجيـه البحـث العلمـى والتكنولوجـى لدفـع الصـادرات والإنتـاج التصديـرى.

١٠- عـــدم وضـــع أنظمـــة أو تشـــجيع للنشـــاطات الخاصـــة بالإنتـــاج التصديـرى لحسـاب الغـير علـى خطـوط الإنتـاج العاطلـة.

١١- غيـــاب دور الدولـــة ومنظمـــات الأعمـــال فـــى تخطيـــط وتنفيـــذ عمليـات واتفاقيـات للإنتـاج الكبـير المشـترك التصديـرى فـــى مصـــر مـع أطـراف خارجيـة.

١٢- عـدم فتـح المجـال للقطـاع الخـــاص والاســـتثمار الأجنبـــى لامتـــلاك وإدارة منـاطق حـرة موجهـة للإنتـاج التصديـــرى.

١٣- انعـــدام اســـتراتيجية قوميـــة ودراســـات وسياســـات (كحزمـــة) متكاملـة ، للـــتركيز علـــى قطاعـــات إنتاجيـــة ذات أولويـــة لتنميـــة صـــادرات غـــير تقليديـــة ، تتمتـــع بمزايـــا نســـبية، ومرشـــحة أن تكـون لهـا مزايـا تنافسـية ، وتطويرهـا، مـع الـتركيز علـى أسـواق خارجيـــة ذات أولويـــة ، ثـــم الانتقـــال منـــها لأســـواق جديـــدة أخـــرى، ودعمـــها بسياســـات واتفاقيـــات لتحريـــر التجـــارة مـــع الحكومـــات، ومراكـــز تجاريـــة وحمـــلات ترويجيـــة، ومختلـــف أدوات تنميـــة الصـــادرات.

١٤- عـــدم مواكبـــة الصـــادرات الصناعيـــة المصريـــة للتطـــورات العالميـــة الحديثة في التصميمات الصناعية المتطورة والصفات الجمالية للسلع.

## (٣) المشكلات الماليـــة والمصرفيـــة :

١- غيـاب نظـام فعـال لدعـم الفوائـد علـى الائتمـان التصديـــرى لأســـواق وسـلع مسـتهدفة مرحليـة متغـيرة حسـب الأولويـات.

٢- عـــدم الإعـــلام عـــن الـــبرامج الإقليميـــة لتمويـــل التجـــارة وضعـــف اسـتفادة مصـر منـها رغـم مزاياهـا ومواردهـا الوفـيرة.

٣- الحاجة إلى تطوير وتسريع عمليات البنوك المتعلقة بالتصدير ونشر وحدات (أمناء التصدير) بها فى المراكز والفروع.

٤- ارتفاع وتعدد الضرائب والرسوم على نشاطات وأرباح التصدير ومن ثم زيادة أعباء التكلفة والأسعار.

٥- غياب جهاز موحد لتجميع وتوجيه موارد وعمليات تمويل تشجيع الصادرات وفقاً لاستراتيجية قومية متكاملة.

٦- ارتفاع أجور خدمات الموانئ والنقل البحرى، مما يزيد الأعباء المالية على المصدرين.

٧- غياب سياسة شاملة لتخطيط مستويات وخفض الرسوم الجمركية على مستلزمات ومدخلات الإنتاج.

٨- ارتفاع التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير.

٩- عدم وجود سياسة تشجيعية وآليات مناسبة تساندها موارد كافية للائتمان التصديرى قبل الشحن (لتمويل العمليات الإنتاجية الموجهة للتصدير).

١٠- عدم إسهام الدولة بموارد أو تنظيم آليات مؤثرة فى مجال ضمان ائتمان التصدير، لتشجيع الصادرات المصرية للأسواق ذات المخاطر والتى تؤدى أيضاً إلى تحسين شروط الائتمان التصديرى.

١١- عدم تخصيص موارد كافية من الدولة لمعاونة المنتجين والمصدرين فى تكاليف المشاركة فى المعارض الخارجية، وخاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

## (٤) المشكلات الإدارية والإجرائية :

١- ضعف كفاءة القوى العاملة فى خدمات التصدير فى الدولة والقطاع الخاص.

٢- ضعف هياكل وقدرات شركات الإنتاج ومؤسسات التجارة فى مجال التصدير.

٣- تعقيدات وبطء نظام السماح المؤقت والدروباك ، لاسترداد الرسوم على الواردات المعاد تصنيعها وتصديرها.

٤- تعدد وبطء الإجراءات الحكومية وخاصة الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات، فيما يخص التصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير.

٥- تخلف تسهيلات الشحن والتفريغ والتخزين فى الموانئ والمطارات.

٦- عدم كفاءة سياسات واجراءات توجيه المناطق الحرة للتصدير.

٧- تضارب وعدم دراية القرارات الحكومية فى مجالات ذات علاقة بالتصدير وتأثيرها السلبى عليها، مثل حمولات الشاحنات.

٨- عدم وجود مراكز تدريب لتأهيل ورفع كفاءة العاملين فى مجال التصدير.

٩- عدم وجود مراكز أو خدمات استشارية متخصصة لرفع كفاءة الإنتاج التصديرى والتصدير، وإعداد الدراسات والمقترحات وتقديم المشورة فى هذا الشأن.

١٠- عدم وجود تسهيلات وتشجيع لاتفاقيات ربط بين صادرات مصرية وسلعية وخدمية وتنفيذ مشروعات فى مصر مع أطراف أجنبية.

١١- سهولة وانتشار التهريب المباشر للبضائع بكميات ضخمة من المنافذ الجمركية ، وعدم متابعة السلع المهربة بعد خروجها، مما يهدد الصناعة الوطنية بأشد الأخطار.

١٢- انتشار أساليب غير مباشرة للتهريب، مثل عدم الانضباط فى تحديد البند الجمركى أو الوصف الفنى لأغراض التقييم الجمركى أو لأغراض الرقابة الفنية للجودة والمواصفات، مما يحقق للمصدر الشديد بالسوق الوطنية فى السوق الداخلى ، والتى هى قاعدة التصدير بفعل المنافسة غير المتكافئة ، أو المدخلات الإنتاجية غير السليمة... إلخ .

## (٥) المشكلات الخدمية المساندة :

١- ضعف امكانيات النقل الداخلى والتخزين المرتبط بالتصدير.

٢- عـدم كفايـة خطـوط الشـحن الدوليـة وضعـف خطـوط الشـحن الوطنيـة لنقـل الصـادرات للأسـواق العربيـة والإفريقيـة المـهيأة أكـثر للتصديـر إليـها مـن مصـر.

٣-ضعـف مسـتوى التعبئـة والتغليـف للمنتجـات المصريـة المصـدرة وانعـدام أسـلوب (المنظومـة) المتكاملـة فيـها فـى جميـع المراحـل وأهمـها: الإنتـاج ، النقـل الداخلـى، التخزيـن، الشـحن للخـارج.

٤- عـدم وجـود سياسـة للإفـادة مـن المنـاطق الحـرة والمسـتودعات الجمركيـة (بونديـد) بالخـارج لتخزيـن البضـائع المصريـة الحـاضرة قـرب الأسـواق التصديريـة المسـتهدفة.

٥- عـدم ملاحقـة مصـر للتطـورات التكنولوجيـة العالميـة فـى التجـارة مثـل التجـارة الإلكترونيـة والـبريد الإلكـترونى والكتالوجـات الإلكترونيـة.

٦- عـدم انتشـار المراكـز التجاريـة المصريـة بالخـارج لتقديـم خدمـات [illegible] فـى أسـواق [illegible]

٧- عـدم نشـر فـروع للبنـوك المصريـة فـى الـدول ذات الأسـواق الواعـدة للصـادرات المصريـة لتسـهيل الإجـراءات المصرفيـة معـها المتعلقـة بـالتصدير مـن مصـر.

٨- ضعـف قنـوات المعلومـات التجاريـة وضآلـة مراكـز المعلومـات المتخصصـة فـى هـذا المجـال، لتقديـم معلومـات فوريـة عـن

الأسواق والأسعار والمواصفات والمشتريات الحكومية بالخارج والمناقصات والمقاولات وملخصات الأسواق والطاقة الإنتاجية .. إلخ مما يتطلب توسيع وتطوير هذه الخدمات وربطها بشبكات المعلومات التجارية العالمية والإقليمية والوطنية.

٩- عدم وجود قواعد منظمة لإلزام المنتجين فى المناطق الحرة الخاصة ، بتحقيق أداء تصديرى كبير ، كشرط لاستمرار المزايا التى يتمتعون بها ، والتى تهدف أصلاً إلى تنشيط الصادرات.

١٠- عدم انتشار التوكيلات التجارية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الواعدة ، كقنوات اتصال تجارى هامة لترويج وتسويق الصادرات.

## (٦) المشكلات الترويجية والتسويقية :

١- ضعف خدمات الترويج والدعاية والإعلام للصادرات المصرية بالخارج.

[illegible] كفاية مشاركة مصر [illegible] العامة والمتخصصة.

٣- عدم وجود شركات تسويق حديثة متعددة الخدمات فى مصر لخدمة الصادرات فى الأسواق العالمية.

٤- عدم الاهتمام بإقامة شركات تسويق ثنائية مع رجال الأعمال فى الدول الواعدة بنمو التبادل التجارى معها.

٥- ضآلة وعدم انتظام بعثات الترويج المصرية للأسواق الخارجية.

٦- غياب استراتيجيات وخطط تسويقية مدروسة بعناية لمنتجات وأسواق مختارة، مع وضع (المزيج التسويقى) المناسب لكل منها.

٧- ضعف استفادة مصر من الخدمات التصديرية الدولية والإقليمية المتاحة المتطورة والمجانية، مثل المركز الدولى للتجارة فى جنيف.

٨- عدم وجود شركة تسويق عربية قابضة مشتركة عملاقة، رغم توافر دراسات وصدور قرارات من منظمات عربية فى هذا الشأن، وستكون مصر هى المستفيد الرئيسى منها، ومن حجم السوق العربية الكبيرة التى تتعامل فيها، خاصة مع تحرير التجارة العربية بين الدول العربية.

٩- عدم تنظيم برامج مخططة ذات جداول زمنية، لعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل، لبحث مسائل محددة فى النشاط

كجزء من استراتيجية تصديرية متكاملة طويلة الأجل، ورفع توصياتها ونتائجها للجهات صانعة السياسات، لاتخاذ القرارات الملائمة فى ضوئها.

١٠- عدم اتباع أسلوب التركيز على ترويج وتسويق منتجات مصرية مختارة ذات مزايا نسبية وتنافسية ، وأسواق ممتازة مناسبة لنشرها وترسيخها فيها .

## (رابعاً)

## عرض قطاعى

## لحلول مشكلات التصدير
## ووسائل تنمية صادرات السلع والخدمات

### (١) المسائل التنظيمية والتشريعية :

١- وضع استراتيجية قومية عليا، لدفع التصدير وتنمية الصادرات، تكون بمثابة (دليل عمل) فى المدى الطويل.

٢- تجميع المسئولية العليا لتطبيق الاستراتيجية، فى يد (جهاز قومى)، يقترح أن يكون هو (المجلس الأعلى للتصدير).

٣- توسيع إمكانيات وموارد واختصاصات المركز المصرى لتنمية الصادرات، وتحويله إلى (مركز لتنمية الصادرات وترشيد/أو تحسين/الواردات) أو إنشاء جهازين متوازين منفصلين.

٤- إنشاء (اتحاد عام للمصدرين) يضم العاملين فى التصدير المباشر وفى الخدمات التجارية المساندة المرتبطة بالتصدير مع نشرها

[illegible] جديدة لا تغطيها

٥- تنظيم وتعظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالتصدير، وتلقى رؤيتها ومقترحاتها بصورة منتظمة وربطها مع (المجلس الأعلى للتصدير).

٦- وضع أسس وإجراءات وضوابط جديدة ملزمة، لرسم السياسات وإصدار التشريعات ولوائحها التنفيذية والقرارات الإدارية

لكل جهات الدولة والقطاع الخاص والأجهزة المعنية بالتصدير، لتجنب التضارب والتداخل فيها.

٧- تأسيس شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات (وأهميته حيوية لدفع التصدير) ، على نمط شركة (كوفاس) فى فرنسا وشركة (تينانت) فى بريطانيا.

٨- وضع سياسة راسخة مستمرة لتحرير التجارة مع الدول العربية والإفريقية والنامية عموماً باعتبارها هى (المجال الاستراتيجى) للتصدير المصرى على المدى البعيد.

٩- وضع سياسة تشجيعية وأنظمة قانونية ومصرفية لآليات الصفقات المتكافئة للإفادة منها فى تنمية الصادرات وربطها بالواردات والاستثمارات والسياحة.

١٠- تخطيط وتعبئة الجهد القومى لدفع التصدير فى خطط التنمية الخمسية والسنوية، والإجراءات التنفيذية لها وانعكاسها على كل قطاعات العمل الاقتصادى الوطنى .

١١- [illegible] وشمول اختصاصه [illegible] الإغراق ضد الصادرات المصرية بالخارج، وليس فقط مكافحة الإغراق الخارجى للسوق المصرية. .

١٢- التنسيق بين سياسات وخطط إحلال الواردات وتنمية الصادرات، وتوزيع أدوار أجهزة الدولة وقطاعات الإنتاج فى ضوء ذلك، بحيث يكمل بعضها بعضا.

١٣- إيجاد نظام للحوافز المادية والأدبية لتشجيع الجهود الناجحة فى مجال التصدير، وإبراز المصدرين الناجحين وجعلهم قدوة للآخرين.

١٤- التطوير الجذرى لجهاز التمثيل التجارى، ليصبح بمثابة (جهاز أعمال)، يتركز دوره الرئيسى فى تنمية الصادرات.

١٥- توعية القطاع الخاص بآثار (الجات/ المنظمة العالمية للتجارة)، بإيجابياتها وسلبياتها والتزامات مصر فيها، على كافة قطاعات الإنتاج، والوسائل التى يجب على القطاع الخاص الاستعداد بها للتعامل مع تطورات (الجات) خاصة بعد انتهاء فترة الانتقال (١٩٩٥ - ٢٠٠٤).

١٦- مكافحة التهريب بكافة صوره وأشكاله، والذى يتسع نطاقه وتتفاقم آثاره الضارة، على الإنتاج والتصدير بشكل خاص، وستكون انعكاساته خطيرة على الاقتصاد الوطنى فى مجمله، إذا لم تتم محاصرته وإيقافه وردعه وسند منافذه.

١٧- [illegible] تشجيع المشروعات الصغيرة (المغذية والحرفية والاستهلاكية)، ووضع أقدام المشروعات الناجحة منها على طريق التصدير.

١٨- إشراك الدولة لشركات وطنية متخصصة، فى إدارة خدمات الموانئ والجمارك، لرفع كفاءتها وتسريع عملياتها المتعلقة بالصادرات والواردات.

## (٢) المسائل الفنية والإنتاجية والتكنولوجية :

١- إنشاء أنظمة وآليات لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة، للقطاعات الإنتاجية في مصر، ومراقبة الالتزام بها.

٢- وضع خطة شاملة وآليات للتنمية التكنولوجية، وربط جهود البحث العلمي بالقطاعات الإنتاجية، بدءاً بقطاعات مختارة موجهة للتصدير، وبمجالات تطوير محددة.

٣- التطوير الجذرى والتحديث الشامل للأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالإنتاج الصناعى لرفع الإنتاجية وخفض التكلفة وتحسين المقدرة التنافسية التصديرية فى مواقع الإنتاج.

٤- ضبط الرقابة النوعية على الصادرات، وتوفير أحدث الإمكانات والأجهزة (لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات).

٥- إنشاء جهاز قومى موحد لرعاية ودفع المشروعات الصغيرة، وتحديد ما يوجه منها للتصدير.

٦- تشجيع أنظمة وأساليب واتفاقيات للنشاطات الإنتاجية/التصديرية لحساب الغير وبمواصفاته ، (أطراف أجنبية).

٧- إيجاد نظام جديد (ضمن مراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار)، لتمليك أو تأجير المناطق الحرة (قائمة حالياً أو جديدة)، للقطاع الخاص المصرى، بالاشتراك مع شركات

عالميـــة متخصصـــة تجـــذب الصناعـــات المتقدمـــة والاســـتثمارات كثيفـة التكنولوجيـا، والتـــى تتـــولى تســـويق إنتاجـــها عالميـاً، بمـــا فـــى ذلـــك إمكانيـــة تحقيـــق هـــذا بنظـــام BOT أو BOOT، وبمـــا فـى ذلـك إقامـة منـاطق حـرة موجهـة للتصديـر فقـط.

## (٣) المسائل الماليـة والمصرفيـة :

١- ضـــرورة تخصيـــص مـــوارد مـــن الدولـــة لدعـــم فوائـــد الائتمـــان التصديـــرى، لخفـض تكلفـة التمويـل المصرفـى للتجـارة.

٢- توفـير مـوارد ماليـة مـن الدولـة للمسـاهمة فـى الشـركة العملاقـة المقترحـة سـلفاً لضمـان ائتمـان الصـادرات. ويقـترح ألا يقـل رأسمـال الشـركة المرخـص بـه عـن ١٠٠٠ (ألـف) مليـون جنيـه.

٣- توسـيع دور البنـوك المصريـة فـى تنميـة الصـادرات وخفـض التكـاليف المصرفيـة المرتبطـة بعمليـات التصديـر)، ونشـر خدمـات (أمنـاء التصديـر) فـى البنـوك.

٤- الاسـتفادة القصـوى مـن الـبرامج التمويليـة الميسـرة للتصديـر وضمـان [illegible] التـى تطبقـها مؤسـ[illegible] فـى عضويتـها.

٥- خفـض الضرائـب المفروضـة علـى عمليـات وخدمـات وأربـاح التصديـر وكذلـك رسـوم خدمـات الموانـئ، التـى تزيـد أعبـاء التكلفـة علـى الصـادرات وأسـعارها.

٦- إنشاء (صندوق قومى لتنمية الصادرات) تتجمع فيه الموارد المالية من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمعونات الأجنبية، لتمويل (الاستراتيجية القومية للتصدير).

٧- خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مستلزمات ومدخلات الإنتاج للمساعدة فى خفض تكلفة المنتجات النهائية.

٨- تخصيص موارد كافية من الدولة، لمعاونة العارضين (المنتجين/المصدرين) فى تغطية جانب من تكاليف المشاركة فى المعارض . وخاصة المشروعات الصغيرة.

## (٤) المسائل الإدارية والإجرائية :

١- إنشاء مراكز متخصصة، وتنظيم برامج تدريبية لمختلف مستويات الكوادر فى الحكومات والشركات الإنتاجية والتجارية، ذوى العلاقة بالتصدير..

٢- تطوير هياكل وتنظيمات الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص [illegible] فى مجال التصدير.

٣- إجراء تطوير جذرى فى نظام السماح المؤقت والدروباك حتى تتميز بالدقة والسرعة.

٤- تطوير خدمات وأجهزة الموانئ والجمارك، باستخدام الحاسب الآلى والمعدات الحديثة.

٥- تحسين كفاءة وإجراءات الدولة المتعلقة بالمناطق الحرة، وزيادة توجيه مشروعاتها نحو الإنتاج التصدير.

٦- إحداث تنسيق بين السياسات والقرارات والإجراءات الحكومية، التى لها انعكاسات على التصدير.

٧- إنشاء مراكز وشركات استشارية لخدمة النشاط التصديرى.

٨- الربط بين صادرات وواردات مصرية وأيضاً حصيلة الصادرات فى إنشاء مشروعات فى مصر بنظام (تسليم المفتاح)، وذلك بآليات الصفقات المتكافئة.

## (٥) المسائل الخدمية المساندة :

١- ضرورة تخصيص موارد من الدولة لدعم فوائد الائتمان التصديرى، لخفض تكلفة التمويل المصرفى للتجارة.

٢- توفير موارد مالية من الدولة للمساهمة فى الشركة العملاقة المقترحة سلفاً لضمان ائتمان الصادرات. ويقترح ألا يقل رأسمال الشركة المرخص به عن ١٠٠٠ (ألف) مليون جنيه.

٣- توسيع دور البنوك المصرية فى تنمية الصادرات وخفض التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير)، ونشر خدمات (أمناء التصدير) فى البنوك.

٤- الاستفادة القصوى من البرامج التمويلية الميسرة للتصدير وضمان ائتمان التصدير، التى تطبقها مؤسسات إقليمية تشارك مصر فى عضويتها.

٥- خفض الضرائب المفروضة على عمليات وخدمات وأرباح التصدير وكذلك رسوم خدمات الموانئ، التى تزيد أعباء التكلفة على الصادرات وأسعارها.

٦- إنشاء (صندوق قومى لتنمية الصادرات) تتجمع فيه الموارد المالية من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمعونات الأجنبية، لتمويل (الاستراتيجية القومية للتصدير).

٧- خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مستلزمات ومدخلات الإنتاج للمساعدة فى خفض تكلفة المنتجات النهائية.

٨- تخصيص موارد كافية من الدولة، لمعاونة العارضين (المنتجين/المصدرين) فى تغطية جانب من تكاليف المشاركة فى المعارض . وخاصة المشروعات الصغيرة.

## (٦) المسائل الترويجية والتسويقية :

١- توفير إمكانات وإنشاء تسهيلات متطورة لترويج الصادرات المصرية، [illegible] لتنمية الصادرات والتمثيل التجارى.

٢- توسيع مشاركة مصر فى المعارض والأسواق الدولية بالخارج، وتطوير سوق القاهرة الدولية، وتنظيم ملتقيات ترويجية للصادرات المصرية.

٣- إنشاء شركات تسويق مصرية حديثة متعددة النشاط، تساهم فيها الأطراف ذات المصلحة وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية من دول أخرى مستوردة من مصر.

٤- تكثيف البعثات التجارية المصرية للترويج والتعاقد والإعداد الداخلى والخارجى الجيد لها.

٥- وضع استراتيجيات تصدير وتسويق مصرية لكل من الأسواق الواعدة، تتفرع عن استراتيجية التصدير القومية الشاملة.

٦- الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة فى المؤسسات الدولية المختصة بالتجارة، والمعنية بتنمية صادرات الدول النامية، مثل مركز التجارة الدولية (ITC) فى جنيف، والبنك الإسلامى للتنمية فى جدة.

٧- التوسع المخطط والمدروس فى تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات، لبحث مشكلات محددة فى مجال التصدير، أو ترويج منتجات أو مجموعات سلعية تصديرية.

★————————★

## (خامساً)

## توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

### (١) الدور المنفرد للدولة:

١- إصدار التشريعات واللوائح ذات العلاقة بالتصدير ، وتبسيط إجراءاته ، وإزالة ما يوجد من تضارب وازدواج بين القوانين أو الإجراءات أو الأجهزة الرسمية ، وضمان سرعة رد الفعل فى اتخاذ القرارات لحل المشكلات ، منعاً لتبديد المزيد من الوقت والجهد والمال فى التعقيدات البيروقراطية.

٢- خفض الضرائب والرسوم المفروضة على نشاطات وأرباح التصدير ، كحافز للاستثمار فيها ، وخفض أسعارها، وتحسين جودتها. .

٣- خفض الرسوم على خدمات الموانئ والجمارك والرسوم المفروضة على الصادرات فى أى مرحلة من مراحلها .

٤- إلغاء أو خفض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، على الواردات من مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وخامات وسلع وسيطة . علماً بأن نسبة ٧٥٪ من مكونات الصادرات هى مدخلات إنتاجية مستوردة..

٥- السماح بامتلاك (أو تأجير) وإدارة المناطق الحرة ، للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، بعقود خاصة أو بنظام BOT،

بما فى ذلك مناطق حرة موجهة للتصدير FREE EXPORT ZONES .

٦- الدفاع عن الإنتاج الوطنى (وهو قاعدة التصدير)، ضد محاولات الإغراق ، بتوفير الأجهزة والأنظمة القانونية، والمساعدات الفنية والمعلوماتية، فى الداخل والخارج ، وكذلك الدفاع عن الصادرات المصرية ضد دعاوى الإغراق التعسفية فى الخارج ، وفى نطاق أنظمة (الجات) .

٧- مكافحة التهريب بكل صوره المباشرة وغير المباشرة، وحصر أساليبه وسد منافذه، لإيقاف الأضرار البالغة التى يلحقها بالإنتاج الوطنى والتصدير ، وبالاقتصاد القومى فى مجموعه.

٨- تطوير وتحديث تسريع خدمات وأجهزة الموانئ البحرية والجوية المتصلة بالتصدير وتحريرها من التعقيدات الروتينية.

٩- إيجاد التنظيمات الفنية والقانونية لتوسيع خدمات مراكز معلومات التجارة فى مصر ، وربطها مع المراكز والشبكات [illegible] التجارة الإلكترونية [illegible] التشريعى والتنظيمى لها .

١٠- توفير موارد مالية ، لتمويل مختلف متطلبات تنفيذ الاستراتيجية القومية لتنمية الصادرات فى أى قطاع .

١١- تأسيس وإدارة وتمويل شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات.

١٢- تأسيس وإدارة وتمويل شركات للشحن التجارى البحرى والبرى والجوى .

١٣- تنظيم بعثات تجارية مشتركة وملتقيات أعمال لترويج الصادرات المصرية ، والإعداد المسبق الجيد لها داخلياً وخارجياً.

١٤- تنظيم برامج تدريب لتأهيل وإعداد العاملين فى التصدير ورفع كفاءتهم ، وتطوير المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالتصدير .

١٥- توفير المساعدات والآليات والأنظمة لمواجهة دعاوى الإغراق فى الخارج ضد الصادرات المصرية ، وحالات الإغراق الداخلى من الواردات الأجنبية المثيلة أو البديلة للمنتجات الوطنية .

١٦- تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتنميتها بوسائل مختلفة مناسبة، مع الدول العربية والأفريقية [illegible] إقليمية وثنائية ، مما يوسع أسواق التصدير فى هذه الأسواق الحيوية لمصر ، وهى أسواق قادرة على استيعاب المزيد من الصادرات المصرية.

١٧- وضع أنظمة متطورة لتشجيع الصفقات المتكافئة ، واستخدامها كآلية لتنمية الصادرات، وتوفير وترشيد الواردات، وجذب الاستثمارات المرتبطة بمثل هذه الصفقات.

١٨- إنشاء شركات تسويق محلية حديثة برؤوس أموال مختلطة (حكومة/خاصة) ، وكذلك شركات مشتركة مماثلة مع أطراف أجنبية في أسواق واعدة للصادرات المصرية .

١٩- الارتقاء بالتعليم الفني ، والتطوير التكنولوجي ، وتدريب القوى العاملة ، وتشجيع الإبداع والمواهب المتميزة، وفتح الطريق أمام الاختراعات والابتكارات للتجارب والتسجيل والاستثمار في التطبيق.

٢٠- مساعدة الدولة في إدارة خدمات الموانئ والجمارك، من خلال شركات متخصصة ذات كفاءة عالية وتكلفة منخفضة، تنعكس على تكلفة الصادرات والواردات على السواء.

## (٢) الدور المشتركة والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

١- إيجاد مظلة قومية عليا مشتركة للإشراف وتعبئه الجهود لدفع التصدير ، والقيام بمسئولية التخطيط والدراسة وتوزيع المهام، ومتابعة التطبيق والتنسيق والتقييم ، وتعبئة وتخصيص وتوزيع الموارد المالية والفنية . وتشارك في آليات ومسئوليات هذه المظلة كل - من الدولة والقطاع الخاص والبنوك - وتشمل العناصر والآليات التالية :

٢- الاشتراك في عضوية وأعمال المجلس الأعلى للتصدير (برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية).

٣- وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى لتنمية الصادرات ، والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.

٤- المشاركة فى إنشاء صندوق قومى لتشجيع وتنمية الصادرات ، يموله كل من الدولة والقطاع الخاص والمعونات الخارجية والبنوك .

٥- المشاركة فى إعداد قانون شامل لتنظيم وتشجيع التصدير ، والإشراف على تطبيقه.

٦- التعاون فى تشجيع المشروعات الصغيرة، وربطها بالمشروعات الإنتاجية التصديرية الكبرى كصناعات مغذية ، ووضعها على طريق التصدير لمنتجاتها من السلع الصناعية المغذية أو الاستهلاكية أو الحرفية .

٧- المشاركة فى إدارة وتطوير وتمويل المركز المصرى لتنمية الصادرات .

٨- المشاركة فى إقامة وتنظيم اتحاد عام للمصدرين ، تكون له قاعدة عريضة [illegible] والمجالس الخدمية المساندة.

٩- تبادل الرأى والمعلومات بصورة مستمرة ومنظمة حول مشكلات التصدير وتنمية الصادرات ، من خلال الآلية العليا المشتركة للتصدير (المجلس الأعلى للتصدير) ، وعقد دورية تشاورية منظمة ، ومؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية ،

تضم المسئولين المختصين ، والمنتجين والمصدرين للسلع والخدمات .

١٠- إيجاد آلية تسمح لمنظمات الأعمال بالالتقاء دورياً مع السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء المختصين ، لتبادل الرأى والمشورة حول التصدير ، وأساليب النهوض به ، وحل مشكلاته أول بأول .

١١- توفير موارد كافية لدعم فوائد الائتمان التصديرى فى البنوك، لأسواق وسلع مستهدفة ، لخفض أعبائها المالية وتكلفتها، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية السعرية لها .

١٢- القيام بإعلام نشط واتصالات لتسهيل وتشجيع الاستفادة من المصادر الإقليمية لتمويل الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، وهى تقدم بشروط ميسرة ، من مؤسسات وبرامج تساهم فيها مصر ، ولا تستفيد منها بما فيه الكفاية .

١٣- التعاون مع القطاع الخاص فى منح حوافز مادية وأدبية للمصدرين الجدد سواء من حيث الإجازات أو التصدير أو الأسواق الجديدة أو السلع الجديدة .

١٤- التعاون فى نشر مراكز تجارية فى الأسواق المستهدفة ، تشارك فيها كل من الدولة (التمثيل التجارى والمعارض) ، والبنوك ومنظمات الأعمال .

١٥- التعاون فى تدريب وتأهيل القوى العاملة المصرية ، لإعدادها بالمستويات المهنية العالمية، وفقاً لاحتياجات الأسواق الملائمة المستقبلة للعمالة المصرية، وتوفير الدعم السياسى اللازم لها أحياناً بعض الدول، للمحافظة على حقوقها وتوفير المناخ المناسب لها.

١٦. الارتقاء بمستوى الخدمات المصرية القابلة للتصدير، والحفاظ على أسواقها التقليدية وتنمية أسواق جديدة لها .

## (٣) الدور المنفرد للقطاع الخاص والبنوك

١- الارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية ، من حيث الجودة النوعية والأسعار والمظهر الجمالى والتعبئة والتغليف .. إلخ .

٢- نشر فروع للبنوك المصرية فى الأسواق المستهدفة بالخارج، لتقديم الخدمات المصرفية للمصدرين المصريين وللمستوردين الأجانب للسلع المصرية فى تلك الأسواق .

٣- إنشاء اتحاد عام للمصدرين [illegible] السلعية الحالية وما يضاف إليها من قطاعات أخرى لم تشملها بعد ، وإضافة مجالس للخدمات إليها ، لتنمية الخدمات المساندة للتجارة، وكذلك صادرات الخدمات بوجه عام.

٤- تدريب العاملين فى التصدير فى القطاعات الإنتاجية والتجارية فى الداخل والخارج ، على أحدث أساليب الترويج

والتسويق والتصدير والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان... إلخ .

٥- تطوير وتفعيل دور جديد لمنظمات الأعمال فى مجال التصدير، لخدمة أعضائها بكفاءة ، والتشاور والاتصال مع الدولة لدفع الجهود المشتركة، وإقامة علاقات عمل تصديرية بالخارج.

٦- تنظيم ملتقيات ترويج وورش عمل حول التصدير ، والاهتمام بتنفيذ ومتابعة توصياتها.

٧- إنشاء خدمات (أمناء تصدير) فى البنوك بالداخل ، وفروعها بالخارج ، لخدمة المصدرين فى العمليات المصرفية وغيرها .

٨- القيام بدور فى تشجيع المشروعات الصغيرة المغذية للمشروعات الكبرى ، وخاصة المشروعات التصديرية، وكذلك المغذية لمشروعات صناعية بالخارج ، من خلال اتفاقيات الإنتاج لحساب الغير ، للإفادة من المزايا النسبية فى مصر.

٩- الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية للصادرات ، فى المنتجات التصديرية [illegible] وحماية لمركزها فى الأسواق الخارجية .

١٠- الارتقاء بمستوى تكنولوجيات الإنتاج ، والربط بين مواقع الإنتاج ومراكز البحوث ، وتطوير تكنولوجيات مصرية صميمة ، وجلب أحدث فنون الإنتاج والتكنولوجيات العالمية، بما فى ذلك المشروعات المشتركة مع المنتجين

العـــالميين ، للاحتكـــاك بـــالتطورات التكنولوجيـــة العالميـــة أول بـأول.

١١- تدريـب القـوى العاملـة فـى مواقـع الإنتـاج ، ورفـع مسـتوى مهاراتـهم ، وربطـها بالمسـتويات المهنيـة العالميـة .

١٢- إقامـة علاقـات عمـل وجسـور تعـاون بـين المصدريـن المصريـين والمسـتوردين بالخـارج ، وعقـد اتفاقيـات إنتـاج تكـاملى مشـترك فـى مصر مـع الشـركات الكـبرى العالميـة.

١٣- تأسـيس شـركات تسـويق حديثـة فـى مصـر ، وشـركات تسـويق مشـتركة مـع أطـراف أجنبيـة فـى الأسـواق الواعـدة .

١٤- تطويـر التسـويق المصـرى فـى الخـارج علـى أسـس علميـة حديثـة ، فـى ذلـك دراسـات الأسـواق والتسـويق والسـلع ، وتصميـم أنـواع مـن المزيـج التسـويقى المناسـب لكـل سـوق ، والإعـلام والإعـلان عـن الصـادرات المصريـة خاصـة غـير التقليديـة الجديـدة .

١٥- الالـتزام بالشـروط التعاقديـة مـع المسـتوردين للسـلع المصريـة [illegible] أو التعبئـة والتغليـف .. إلخ .

## ملخص عام للتجارة الخارجية لمصر
## الصادرات والواردات والميزان التجارى
## (١٩٨٦-١٩٩٧)

| السنة | دول شرق أوروبا والصين | | | الدول الصناعية المتقدمة (١) | | | الدول النامية (٢) | | | مجموع (٣) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | الميزان التجارى | صادرات | واردات | الميزان التجارى | صادرات | واردات | الميزان التجارى | صادرات | واردات | الميزان التجارى |
| ١٩٨٦ | ٥٧٧,٥ | ١٣٩٣,٣ | -٨١٥,٨ | ٨٣٦,٥ | ٥٥٣٣,٨ | -٤٦٩٧,٢ | ٦٣٩,٩ | ١١٢٤,٤ | -٤٨٤,٥ | ٢٠٥٣,٩ | ٨٠٥١,٥ | -٥٩٩٧,٦ |
| ١٩٧٨ | ٧٦٤,٦ | ١٨٥٤,٧ | -١٠٩٠,١ | ١٥٣٩,٤ | ٧٨١٦,٧ | -٦٢٨٥,٣ | ٦٢١,٨ | ١٢٣٨,٢ | -٦١٦,٤ | ٢٩١٧,٨ | ١٠٩٠٩,٦ | -٧٩٩١,٨ |
| ١٩٨٨ | ٨٤٧,٨ | ٢٧٤٨,٤ | -١٩٠٠,٤ | ١٩١٨,٢ | ١٠٩٢٦,٣ | -٩٠٠٨,٢ | ١١٠٣,٦ | ٢١١٥,٦ | -١٠١٢,٣ | ٣٩٩٤,٦ | ١٦٣٠٨,٧ | -١٢٣١٤,١ |
| ١٩٨٩ | ١٢٣٨,٥ | ٢٣٦٦,٧ | -٢٨٠٢,٢ | ٢٩٦٢,٣ | ١١٥٠٢,٠ | -٨٥٣٩,٧ | ١٤١٣,٠ | ١٩٧٣,٧ | -٥٦٠,٧ | ٥٧٣٤,٧ | ١٦٦٢٣,٧ | -١٠٨٨٩,٠ |
| ١٩٩٠ | ١٦٦٦,٠ | ٣١٧٨,١ | -١٥١٢,١ | ٣٤٧٠,٢ | ١٦٨٨٥,١ | -١٣٤١٤,٩ | ١٧٥٤,٧ | ٣٤٤٤,١ | -١٦٨٩,٤ | ٦٩٥٣,٨ | ٢٤٨٢٣,٢ | -١٧٨٦٩,٤ |
| ١٩٩١ | ١٩٠٨,٤ | ٢٥٦٢,٠ | -٦٥٣,٦ | ٥٨١٣,١ | ١٧٤٣٧,٦ | -١١٦٢٤,٥ | ٤٠٤٣,٢ | ٥٢١٦,٧ | -١١٧٣,٥ | ١١٧٦٤,٧ | ٢٥٢١٦,٣ | -١٣٤٥١,٦ |
| ١٩٩٢ | ١٠٥٧,٠ | ٢٧٢٤,٧ | -٧٦٧,٧ | ٥٢٠٢,٧ | ١٩٣٣٦,٢ | -١٤١٣٣,٥ | ٣٩١١,٥ | ٥٥٩٥,٢ | -١٦٨٣,٧ | ١٠١٧١,٢ | ٢٧٦٥٦,١ | -١٧٤٨٤,٩ |
| ١٩٩٣ | ١٠٩٢,٤ | ٢٨٧٥,٤ | -٧٨٣,٠ | ٥٦١٨,٧ | ١٩٣٠٦,٤ | -١٣٦٨٧,٧ | ٣٥٢٣,٠ | ٤١٧٦,٦ | -٦٥٣,٦ | ١٠٤٦٤,٥ | ٢٧٥٥٠,٤ | -١٧٠٨٥,٩ |
| ١٩٩٤ | ١١٧٣,٤ | ٣٥٩١,٨ | -٢٤٨,٤ | ٦٣٩٥,٢ | ٢١٩٧١,٠ | -١٥٥٧٥,٨ | ٣٩٢٢,٨ | ٤٨٩٦,٧ | -٩٧٣,٩ | ١١٧٥٧,٥ | ٣٢٤٦٠,٦ | -٢٠٧٠٣,١ |
| ١٩٩٥ | ١٢٢٥,١ | ٤٩٥٨,١ | -٣٣٣,٠ | ٦٩٢١,٤ | ٢٥٨٧٢,٧ | -١٨٩٥١,٣ | ٣٣٤٧,١ | ٦٨٤٤,٧ | -٣٤٩٧,٦ | ١١٧٠٣,٨ | ٣٩٨٩٠,٩ | -٢٨١٨٧,١ |
| ١٩٩٦ | ١٣٧٤,٢ | ٥٥١٩,٤ | -٤١٤٥,٢ | ٦٨٨٠,٧ | ٢٨٨٠٩,٨ | -٢١٩٢٩,١ | ٣٩٧٣,٠ | ٧٨٧٧,٣ | -٣٩٠٤,٣ | ١٢٠٠٤,١ | ٤٤٢١٧,٩ | -٣٢٢١٣,٨ |
| ١٩٩٧ | ١٤٦٠,١ | ٥٨٢٩,١ | -٤٣٦٩,٠ | ٦٨٢٦,٢ | ٢٧٧٠٧,٨ | -٢٠٨٨١,٦ | ٤٢٨٠,٠ | ٨٩٥٦,٥ | -٤٦٧٦,٥ | ١٣٢٨٥,٩ | ٤٤٧٦٨,٨ | -٣١٤٨٢,٩ |
| ١٩٩٧ يوليو | ٦٨,٤ | ٥٣٠,٤ | -٤٦٢,٠ | ٥٦٨,٩ | ٢٣٤٧,١ | -١٧٧٨,٢ | ٣٩٣,٣ | ٧٤٧,٠ | -٣٥٣,٧ | ١٠٣٣,٤ | ٣٩١٥,٠ | -٢٨٨١,٦ |
| أغسطس | ١٢٩,٠ | ٥٧٣,٥ | -٤٤٤,٥ | ٤٠٦,٠ | ٢٦١٥,٩ | -٢٢٠٩,٩ | ٤١٣,١ | ٧٨٠,٥ | -٣٦٧,٤ | ٩٥٤,٢ | ٤١٦٩,٣ | -٣٢١٥,١ |
| سبتمبر | ٦٣,٢ | ٥٠٨,٥ | -٤٤٥,٣- | ٤٨٠,٠ | ٢٠٨٠,٥ | -١٦٠٠,٥ | ٢٨٤,٧ | ٨٢٨,٢ | -٥٤٣,٥ | ١٠٨٠,٨ | ٣٥٥٩,٥ | -٢٤٧٨,٧ |
| ١٩٩٨ يوليو | ٨٦,٧ | ٥٤٧,٨ | -٤٦١,١ | ٣٦٦,٣ | ٢٢١٥,٥ | -١٨٤٩,٢ | ٢٤٥,٩ | ٩٩٤,٠ | -٧٤٨,١ | ٧٦٣,٨ | ٤٠٩٠,٨ | -٣٣٢٧,٠ |
| أغسطس | ٨٥,٧ | ٦٣٨,٦ | -٥٥٢,٩- | ٣٥٧,٥ | ٢٦٥٨,١ | -٢٣٠٠,٦ | ٢٢٠,٦ | ١١٢٦,٥ | -٩٠٥,٩ | ٧٣٥,١ | ٤٧٤٦,٣ | -٤٠١١,٢ |
| سبتمبر | ٦١,١ | ٦٣١,٨ | -٥٧٠,٧- | ٣٤٩,٥ | ٢٧٦٢,٠ | -٢٤١٢,٥ | ١٩٧,٦ | ٩٢٩,٥ | -٧٣١,٩ | ٦٧٧,٧ | ٤٥٣٠,٠ | -٣٨٥٢,٢ |

(١) تشمل دول غرب أوروبا بالإضافة إلى دول أمريكا الشمالية واستراليا واليابان

(٢) تشمل الدول الأفروأسيوية (باستثناء اليابان والصين) وتشمل دول أمريكا اللاتينية.

(٣) تشمل دول أخرى.

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

# (مصفوفات قطاعية)
# لأزمة التصدير ووسائل تنمية الصادرات
# المشكلات / الحلول / توزيع الأدوار

# (مصفوفة قطاعية)
## للمشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

### (١) المشكلات التنظيمية والتشريعية

١. غياب نظام قومى شامل وسياسة متكاملة لتشجيع وتنمية الصادرات.
٢. عدم انتظام اجتماعات المجلس الأعلى للتصدير، وعدم وضوح مسئوليته واهدافه.
٣. عدم كفاية خدمات مركز تنمية الصادرات رغم أهمية دوره.
٤. ضعف دور المجالس السلعية ومحدوديتها.
٥. ضعف فعالية منظمات الأعمال.
٦. غياب دور الجمعيات الأهلية.
٧. البطء والتضارب فى تنفيذ القرارات التى تصدر لتشجيع التصدير.
٨. ضآلة موارد شركة ضمان الصادرات.
٩. غياب استراتيجية مصرية مترابطة لتحرير التجارة مع الدول العربية.
١٠. عدم وجود نظام وسياسة متطورة لتشجيع الصفقات التكافئة لاستخدام هذه الآلية العالمية لدفع الصادرات.
١١. عدم وجود جهاز قومى من المصدرين والمنتجين/المصدرين لإدارة نشاطات التصدير (اتحاد او رابطة مصدرين).
١٢. غياب التصدير كقطاع مستقل ضمن خطة التنمية لتعبئة وتنسيق كافة جهود الدولة بشأنه فى كل قطاع.
١٣. ضعف إمكانيات متاومة التعسف الخارجى فى تطبيق دعاوى الإغراق ضد بعض الصادرات المصرية.
١٤. غياب التمييز أو الفصل بين سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.
١٥. عدم وجود نظام خاص لحفز ومكافأة المصدرين الناجحين.
١٦. عدم تطوير جهاز التمثيل التجارى كأداة لتنمية التصدير فى المقام الأول.
١٧. غياب نظام متكامل لتنمية صادرات الخدمات المصرية المتاحة والمتميزة، وتأهيلها للتوسع وفقا لاحتياجات السوق وخاصة فى المنطقة العربية والدول النامية.
١٨. غياب حوافز خاصة فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار، للمشروعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

### (٢) المشكلات الفنية والإنتاجية

١. عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية فى إنتاج السلع المصدرة.
٢. تخلف تكنولوجيات الإنتاج.
٣. ارتفاع التكلفة وعدم تنافسية الأسعار.
٤. ضعف دور الرقابة الصناعية والكفاءة الإنتاجية.
٥. غياب الرقابة الدقيقة على الصادرات.
٦. عدم انتشار نظم مراقبة الجودة الشاملة فى مواقع الإنتاج التصديرى.
٧. الخلل فى التوزيع وفى الإفادة من المونات الفنية الخارجية الموجهة للإنتاج التصديرى ونشاطات التصدير.
٨. عدم الاهتمام بدور المشروعات الصغيرة فى الإنتاج الموجه للتصدير ورفع جودته.
٩. غياب اى سياسة ونظمة قومية لتطوير البحث العلمى والتكنولوجى لدفع الصادرات والإنتاج التصديرى.
١٠. عدم وضع أنظمة أو تشجيع للنشاطات الخاصة بالإنتاج التصديرى لحساب الغير على خطوط الإنتاج العاطلة.
١١. غياب دور الدولة ومنظمات الأعمال فى تخطيط وتنفيذ عمليات واتفاقيات للإنتاج الكبير المشترك التصديرى فى مصر مع أطراف خارجية.
١٢. عدم فتح المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى لامتلاك وإدارة مناطق حرة موجهة للإنتاج التصديرى.
١٣. انعدام استراتيجية قومية ودراسات وسياسات (كحزمة) متكاملة، للتركيز على قطاعات إنتاجية ذات أولوية لتنمية صادرات غير تقليدية، تتمتع بمزايا نسبية، ومرشحة أن تكون لها مزايا تنافسية، وتطويرها، مع التركيز على أسواق خارجية ذات أولوية، ثم الانتقال منها لأسواق جديدة أخرى، ودعمها بسياسات واتفاقيات لتحرير التجارة مع الحكومات، ومراكز تجارية وحملات ترويجية، ومختلف أدوات تنمية الصادرات.
١٤. عدم مواكبة الصادرات الصناعية المصرية للتطورات العالمية الحديثة فى التصميمات الصناعية المتطورة والصفات الجمالية للسلع.

### (٣) المشكلات المالية والمصرفية

غياب نظام فعال للدعم الفوائد على الائتمان التصديرى لأسواق وسلع مستهدفة مرحلية متغيرة حسب الأولويات.
٢. عدم الإعلام عن البرامج الإقليمية لتمويل التجارة وضعف استفادة مصر منها رغم مزاياها وموادرها الوفيرة.
٣. الحاجة إلى تطوير وتسريع عمليات البنوك المتعلقة بالتصدير ونشر وحدات (أمناء التصدير) بها فى المراكز والفروع.
٤. ارتفاع وتعدد الضرائب والرسوم على نشاطات وارباح التصدير ومن ثم زيادة أعباء التكلفة والأسعار.
٥. غياب جهاز موحد لتجميع وتوجيه موارد وعمليات تمويل تشجيع الصادرات وفقا لاستراتيجية قومية متكاملة.
٦. ارتفاع أجور خدمات الموانئ والنقل البحرى، مما يزيد الأعباء المالية على المصدرين.
٧. غياب سياسة شاملة لتخطيط مستويات وخفض الرسوم الجمركية على مستلزمات ومدخلات الإنتاج.
٨. ارتفاع التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير.
٩. عدم وجود سياسة تشجيعية وآليات مناسبة تساندها موارد كافية للائتمان التصديرى قبل الشحن (لتمويل العمليات الإنتاجية الموجهة للتصدير).
١٠. عدم إسهام الدولة بموارد أو تنظيم آليات مؤثرة فى مجال ضمان ائتمان التصدير، لتشجيع الصادرات المصرية للأسواق ذات المخاطر والتى تؤدى أيضا إلى تحسين شروط الائتمان التصديرى.
١١. عدم تخصيص موارد كافية من الدولة لمعاونة المنتجين والمصدرين فى تكاليف المشاركة فى المعارض الخارجية، وخاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

### (٤) المشكلات الإدارية والإجرائية

١. ضعف كفاءة القوى العاملة فى خدمات التصدير فى الدولة والقطاع الخاص.
٢. ضعف هياكل وقدرات شركات الإنتاج ومؤسسات التجارة فى مجال التصدير.
٣. تعقيدات وبطء نظام السماح المؤقت والدروباك، لاسترداد الرسوم على الواردات المعاد تصنيعها وتصديرها.
٤. تعدد وبطء الإجراءات الحكومية وخاصة الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات، فيما يخص التصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير.
٥. تخلف تسهيلات الشحن والتفريغ والتخزين فى الموانئ والمطارات.
٦. عدم كفاءة سياسات واجراءات توجيه المناطق الحرة للتصدير.
٧. تضارب وعدم دراية القرارات الحكومية فى مجالات ذات علاقة بالتصدير وتأثيرها السلبى عليها، مثل حمولات الشاحنات.
٨. عدم وجود مراكز تدريب لتأهيل ورفع كفاءة العاملين فى مجال التصدير.
٩. عدم وجود مراكز أو خدمات استشارية متخصصة لرفع كفاءة الإنتاج التصديرى والتصدير، وإعداد الدراسات والمقترحات وتقديم المشورة فى هذا الشأن.
١٠. عدم وجود تسهيلات وتشجيع لاتفاقيات ربط بين صادرات مصرية وسلعية وخدمية وتنفيذ مشروعات فى مصر مع أطراف أجنبية.
١١. سهولة وانتشار التهريب المباشر للبضائع بكميات ضخمة من المنافذ الجمركية، وعدم متابعة السلع المهربة بعد خروجها، مما يهدد الصناعة الوطنية بأشد الأخطار.
١٢. انتشار أساليب غير مباشرة للتهريب، مثل عدم الانضباط فى تحديد البند الجمركى أو الوصف الفنى لأغراض التقييم الجمركى أو لأغراض الرقابة الفنية للجودة والمواصفات، مما يلحق الضرر الشديد بالمنتجات الوطنية فى السوق المحلى، والتى فى إعادة التصدير يفعل المنافسة غير المتكافئة، أو المدخلات الإنتاجية غير السليمة... إلخ.

### (٥) المشكلات الخدمية المساندة

١. ضعف امكانيات النقل الداخلى والتخزين المرتبط بالتصدير.
٢. عدم كفاية خطوط الشحن الدولية وضعف خطوط الشحن الوطنية لنقل الصادرات للأسواق العربية والإفريقية الهيأة أكثر للتصدير إليها من مصر.
٣. ضعف مستوى التعبئة والتغليف للمنتجات المصرية الصدرة وانعدام أسلوب (المنظومة) المتكاملة فيها فى جميع المراحل وأهمها: الإنتاج، النقل الداخلى، التخزين، الشحن للخارج.
٤. عدم وجود سياسة للإفادة من المناطق الحرة والمستودعات الجمركية (بونديد) بالخارج لتخزين البضائع المصرية الحاضرة قرب الأسواق التصديرية المستهدفة.
٥. عدم ملاحقة مصر للتطورات التكنولوجية العالمية فى التجارة مثل التجارة الإلكترونية والبريد الإلكترونى والكتالوجات الإلكترونية.
٦. عدم انتشار المراكز التجارية المصرية بالخارج لتقديم خدمات متكاملة من خلالها للمصدرين فى أسواق انتقائية.
٧. عدم نشر فروع للبنوك المصرية فى الدول ذات الأسواق الواعدة للصادرات المصرية لتسهيل الإجراءات المصرفية معها المتعلقة بالتصدير من مصر.
٨. ضعف قنوات المعلومات التجارية وضآلة مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا المجال، لتقييم معلومات فورية عن الأسواق والأسعار والمواصفات والمشتريات الحكومية بالخارج والمناقصات والمقاولات وملخصات الأسواق والطاقة الإنتاجية .. إلخ مما يتطلب توسيع وتطوير هذه الخدمات وربطها بشبكات المعلومات التجارية العالمية والإقليمية والوطنية.
٩. عدم وجود قواعد منظمة لإلزام المنتجين فى المناطق الحرة الخاصة، بتحقيق أداء تصديرى كبير، كشرط لاستمرار المزايا التى يتمتعون بها، والتى تهدف أصلا إلى تنشيط الصادرات.
١٠. عدم انتشار التوكيلات التجارية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الواعدة، كقنوات اتصال تجارى هامة لترويج وتسويق الصادرات.

### (٦) المشكلات الترويجية والتسويقية

١. ضعف خدمات الترويج والدعاية والإعلام للصادرات المصرية بالخارج.
٢. عدم كفاية مشاركة مصر فى المعارض الدولية العامة والمتخصصة.
٣. عدم وجود شركات تسويق حديثة متعددة الخدمات فى مصر لخدمة الصادرات فى الأسواق العالمية.
٤. عدم الاهتمام بإقامة شركات تسويق ثنائية مع رجال الأعمال فى الدول الواعدة بنمو التبادل التجارى معها.
٥. ضآلة وعدم انتظام بعثات الترويج المصرية للأسواق الخارجية.
٦. غياب استراتيجيات وخطط تسويقية مدروسة بعناية لمنتجات وأسواق مختارة، مع وضع (المزيج التسويقى) المناسب لكل منها.
٧. ضعف استفادة مصر من الخدمات التصديرية الدولية والإقليمية المتاحة المتطورة والمجانية، مثل المركز الدولى للتجارة فى جنيف.
٨. عدم وجود شركة تسويق عربية قابضة مشتركة عملاقة، رغم توافر دراسات وصدور قرارات من منظمات عربية فى هذا الشأن، وستكون مصر هى المستفيد الرئيسى منها، ومن حجم السوق العربية الكبيرة التى تتعامل فيها، خاصة مع تحرير التجارة العربية بين الدول العربية.
٩. عدم تنظيم برامج مخططة ذات جداول زمنية، لعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل، لبحث مسائل محددة فى النشاط التصديرى، وترويج مجموعات سلعية أو سلع محددة، كجزء من استراتيجية تصديرية متكاملة طويلة الأجل، ورفع توصياتها ونتائجها للجهات صانعة السياسات، لاتخاذ القرارات الملائمة فى ضوئها.
١٠. عدم اتباع أسلوب التركيز على ترويج وتسويق منتجات مصرية مختارة ذات مزايا نسبية وتنافسية، وأسواق ممتازة مناسبة لنشرها وترسيخها فيها.

# (مصفوفة قطاعية)
# للحلول المقترحة لتنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

## (١) المسائل التنظيمية والتشريعية

١. وضع استراتيجية قومية عليا، لدفع التصدير وتنمية الصادرات، تكون بمثابة (دليل عمل) فى المدى الطويل.

٢. تجميع المسئولية العليا لتطبيق الاستراتيجية، فى يد (جهاز قومى)، يقترح أن يكون هو (المجلس الأعلى للتصدير).

٣. توسيع إمكانيات وموارد واختصاصات المركز المصرى لتنمية الصادرات، وتحويله إلى (مركز لتنمية الصادرات وترشيد/أو تحسين/الواردات) أو إنشاء جهازين متوازيين منفصلين.

٤. إنشاء (اتحاد عام للمصدرين) يضم العاملين فى التصدير المباشر وفى الخدمات التجارية المساندة المرتبطة بالتصدير مع نشرها فى قطاعات جديدة لا تغطيها المجالس الحالية.

٥. تنظيم وتعظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالتصدير. وتلقى رؤيتها ومقترحاتها بصورة منتظمة وربطها مع (المجلس الأعلى للتصدير).

٦. وضع أسس وإجراءات وضوابط جديدة ملزمة، لرسم السياسات وإصدار التشريعات ولوائحها التنفيذية والقرارات الإدارية لكل جهات الدولة والقطاع الخاص والأجهزة المعنية بالتصدير، لتجنب التضارب والتداخل فيها.

٧. تأسيس شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات (وأهميته حيوية لدفع التصدير)، على نمط شركة (كوفاس) فى فرنسا وشركة (تيبنات) فى بريطانيا.

٨. وضع سياسة راسخة مستمرة لتحرير التجارة مع الدول العربية والإفريقية والنامية عموماً باعتبارها هى (المجال الاستراتيجى) للتصدير المصرى على المدى البعيد.

٩. وضع سياسة تشجيعية وتنظيمية قانونية ومصرفية لآليات الصفقات المتكافئة للإفادة منها فى تنمية الصادرات وربطها بالواردات والاستثمارات والسياحة.

## (٢) المسائل الفنية والإنتاجية والتكنولوجية

١. إنشاء (نظم وآليات لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة، للقطاعات الإنتاجية فى مصر، ومراقبة الالتزام بها).

٢. وضع خطة شاملة وآليات للتنمية التكنولوجية، وربط جهود البحث العلمى بالقطاعات الإنتاجية، بدءاً بقطاعات مختارة موجهة للتصدير، وبمجالات تطوير محددة.

٣. التطوير الجذرى والتحديث الشامل للأجهزة الحكومية ذات العلاقة بإنتاج الصناعى لرفع الإنتاجية وخفض التكلفة وتحسين القدرة التنافسية التصديرية فى مواقع الإنتاج.

٤. ضبط الرقابة النوعية على الصادرات، وتوفير أحدث الإمكانات والأجهزة (لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات).

٥. إنشاء جهاز قومى موحد لرعاية ودفع المشروعات الصغيرة، وتحديد ما يوجه منها للتصدير.

٦. تشجيع (نظم وأساليب واتفاقيات للنشاطات الإنتاجية/التصديرية لحساب الغير وبمواصفاته، (أطراف أجنبية).

٧. إيجاد نظام جديد (ضمن مراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار)، للمليك أو تأجير المناطق الحرة (قائمة حالياً أو جديدة)، للقطاع الخاص المصرى، بالاشتراك مع شركات عالمية متخصصة تجلب الصناعات المتقدمة والاستثمارات كثيفة التكنولوجيا، والتى تنتقل لتسويق إنتاجها عالمياً، بما فى ذلك إمكانية تحقيق هذا بنظام BOT أو BOOT، وبما فى ذلك إقامة مناطق حرة موجهة للتصدير فقط.

٨. تخطيط وتعبئة الجهد القومى لدفع التصدير فى خطط التنمية الخمسية والسنوية، والإجراءات التنفيذية لها وانعكاسها على كل قطاعات العمل الاقتصادى الوطنى.

٩. تقوية جهاز مكافحة الإغراق، وشمول اختصاصه لدعاوى الإغراق ضد الصادرات المصرية بالخارج، وليس فقط مكافحة الإغراق الخارجى للسوق المصرية.

## (٣) المسائل المالية والمصرفية

ضرورة تخصيص موارد من الدولة لدعم فوائد الائتمان التصديرى، لخفض تكلفة التمويل المصرفى للتجارة.

توفير موارد مالية من الدولة للمساهمة فى الشركة العملاقة المقترحة سلفاً لضمان ائتمان الصادرات. ويقترح ألا يقل رأسمال الشركة المرخص به عن ١٠٠٠ (ألف) مليون جنيه.

توسيع دور البنوك المصرية فى تنمية الصادرات وخفض التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير)، ونشر خدمات (أمناء التصدير) فى البنوك.

الاستفادة القصوى من البرامج التمويلية الميسرة للتصدير وضمان ائتمان التصدير، التى تطبقها مؤسسات إقليمية تشارك مصر فى عضويتها.

خفض الضرائب المفروضة على عمليات وخدمات وأرباح التصدير وكذلك رسوم خدمات الموانئ، التى تزيد أعباء التكلفة على الصادرات وأسعارها.

إنشاء (صندوق قومى لتنمية الصادرات) تتجمع فيه الموارد المالية من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والعونات الأجنبية، لتمويل (الاستراتيجية القومية للتصدير).

خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مستلزمات ومدخلات الإنتاج للمساعدة فى خفض تكلفة المنتجات النهائية.

تخصيص موارد كافية من الدولة، لمعاونة العارضين (المنتجين/المصدرين) فى تغطية جانب من تكاليف المشاركة فى المعارض. وخاصة المشروعات الصغيرة.

١٢. التنسيق بين سياسات وخطط إحلال الواردات وتنمية الصادرات، وتوزيع أدوار أجهزة الدولة وقطاعات الإنتاج فى ضوء ذلك، بحيث يكمل بعضها بعضاً.

١٣. إيجاد نظام للحوافز المادية والأدبية لتشجيع الجهود الناجحة فى مجال التصدير، وإبراز المصدرين الناجحين وجعلهم قدوة للآخرين.

## (٤) المسائل الإدارية والإجرائية

١. إنشاء مراكز متخصصة، وتنظيم برامج تدريبية لمختلف مستويات الكوادر فى الحكومات والشركات الإنتاجية والتجارية، ذوى العلاقة بالتصدير..

٢. تطوير هياكل وتنظيمات الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص والخدمات المساندة، التى تعمل فى مجال التصدير.

٣. إجراء تطوير جذرى فى نظام السماح المؤقت والدروباك حتى تتميز بالدقة والسرعة.

٤. تطوير خدمات وأجهزة الموانئ والجمارك، باستخدام الحاسب الآلى والمعدات الحديثة.

٥ تحسين كفاءة وإجراءات الدولة المتعلقة بالمناطق الحرة، وزيادة توجيه مشروعاتها نحو الإنتاج التصدير.

٦. إحداث تنسيق بين السياسات والقرارات والإجراءات الحكومية، التى لها انعكاسات على التصدير.

٧. إنشاء مراكز وشركات استشارية لخدمة النشاط التصديرى.

٨. الربط بين صادرات وواردات مصرية وأيضاً حصيلة الصادرات فى إنشاء مشروعات فى مصر بنظام (تسليم المفتاح)، وذلك بآليات الصفقات المتكافئة.

١٤. التطوير الجذرى لجهاز التمثيل التجارى ليصبح بمثابة (جهاز أعمال)، يركز دوره الرئيسى فى تنمية الصادرات.

١٥. توعية القطاع الخاص بآثار (الجات/المنظمة العالمية للتجارة)، بإيجابياتها وسلبياتها والتزامات مصر فيها، على كافة قطاعات الإنتاج، والوسائل التى يجب على القطاع الخاص الاستعداد بها للتعامل مع تطورات (الجات) خاصة بعد انتهاء فترة الانتقال (١٩٩٥ - ٢٠٠٤).

١٦. مكافحة التهريب بكافة صوره وأشكاله، والذى يتسع نطاقه وتتفاقم آثاره الضارة، على الإنتاج والتصدير بشكل خاص، وستكون انعكاساته خطيرة على الاقتصاد الوطنى فى مجمله، إذا لم تتم محاصرته ولجفافه وردعه وسند منافذه.

١٧. إيجاد الإطار القومى القانونى والتنظيمى المناسب لتشجيع المشروعات الصغيرة (الغذية والحرفية والاستهلاكية)، ووضع أقدام المشروعات الناجحة منها على طريق التصدير.

١٨. إشراك الدولة لشركات وطنية متخصصة، فى إدارة خدمات الموانئ والجمارك، لرفع كفاءتها وتطوير عملياتها المتعلقة بالصادرات والواردات.

## (٥) المسائل الخدمية المساندة

١. تدعيم إمكانات وطاقات النقل الداخلى والتخزين، العادى والمبرد، لإيصال الصادرات إلى الموانئ والمطارات.

٢. إنشاء وتوسيع خطوط النقل البرية والبحرية الجوية الوطنية لشحن الصادرات المصرية

٣. الارتقاء بمستوى الصناعة المحلية للتعبئة والتغليف كمنظومة متكاملة، لأهميتها القصوى لتنمية الصادرات.

٤. نشر مستودعات لتخزين البضاعة الحاضرة من الصادرات المصرية فى الموانئ الخارجية المستهدفة أو بالقرب منها.

٥. ضرورة إدخال مراكز المعلومات فى مصر عصر التجارة الإلكترونية والبريد التجارى الإلكترونى وتوعية وتدريب المصدرين والكوادر المختصة فى ذلك.

٦. نشر المراكز التجارية المصرية المتطورة بالأسواق المستهدفة فى الخارج لتقديم سلسلة خدمات متكاملة للمصدرين المصريين.

٧. إنشاء فروع للبنوك المصرية فى الأسواق التصديرية الواعدة، للقيام بالإجراءات المصرفية للصادرات المصرية، ويمكن إلحاق فروع البنوك المصرية فى بعض الأسواق، بالمراكز التجارية التى تفتح فيها.

٨. تعزيز قنوات المعلومات التجارية وربطها بأنظمة وشبكات المعلومات التجارية الأخرى الدولية والإقليمية والوطنية، وتوسيع قواعد البيانات الخاصة بها.

## (٦) المسائل الترويجية والتسويقية

١. توفير إمكانات وإنشاء تسهيلات متطورة لترويج الصادرات المصرية، فى كل من المركز المصرى لتنمية الصادرات، والتمثيل التجارى.

٢. توسيع مشاركة مصر فى المعارض والأسواق الدولية بالخارج، وتطوير سوق القاهرة الدولية، وتنظيم ملتقيات ترويجية للصادرات المصرية.

٣. إنشاء شركات تسويق مصرية حديثة متعددة النشاط، تساهم فيها الأطراف ذات الصلحة وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية من دول أخرى مستوردة من مصر.

٤. تكثيف البعثات التجارية المصرية للترويج والتعاقد والإعداد الداخلى والخارجى الجيد لها.

٥. وضع استراتيجيات تصدير وتسويق مصرية لكل من الأسواق الواعدة، تتفرع عن استراتيجية التصدير القومية الشاملة.

٦. الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة فى المؤسسات الدولية المختصة بالتجارة، والمعنية بتنمية صادرات الدول النامية، مثل مركز التجارة الدولية (ITC) فى جنيف، والبنك الإسلامى للتنمية فى جدة.

٧. التوسع المخطط والمدروس فى تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات لبحث مشكلات محددة فى مجال التصدير، أو ترويج منتجات أو مجموعات سلعية تصديرية.

# توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

(١)

## الدور المنفرد للدولة

١. إصدار التشريعات واللوائح ذات العلاقة بالتصدير، وتبسيط إجراءاته، وإزالة ما يوجد من تضارب وازدواج بين القوانين أو الإجراءات أو الأجهزة الرسمية، وضمان سرعة رد الفعل فى اتخاذ القرارات لحل المشكلات، مما لتبسيط المزيد من الوقت والجهد والمال فى التعقيدات البيروقراطية.

٢. خفض الضرائب والرسوم المفروضة على نشاطات وأرباح التصدير، كحافز للاستثمار فيها، وخفض أسعارها، وتحسين جودتها.

٣. خفض الرسوم على خدمات الموانئ والجمارك والرسوم المفروضة على الصادرات فى أى مرحلة من مراحلها.

٤. إلغاء أو خفض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية على الواردات من مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وخامات وسلع وسيطة، علما بأن نسبة ٧٥٪ من مكونات الصادرات هى مدخلات إنتاجية مستوردة.

٥. السماح بامتلاك (أو تأجير) وإدارة المناطق الحرة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، بعقود خاصة أو بنظام BOT، بما فى ذلك مناطق حرة موجهة للتصدير EXPORT FREE ZONES.

٦. الدفاع عن الإنتاج الوطنى (وهو قاعدة التصدير)، ضد محاولات الإغراق، بتوفير الأجهزة والأنظمة الثانوية، والمساعدات الفنية والعلوماتية، فى الداخل والخارج، وكذلك الدفاع عن الصادرات المصرية ضد دعاوى الإغراق التعسفية فى الخارج، وفى نطاق أنظمة (الجات).

٧. مكافحة التهريب بكل صوره المباشرة وغير المباشرة، وحصر أساليبه وسد منافذه، لإيقاف الأضرار البالغة التى يلحقها بالإنتاج الوطنى والتصدير، وبالاقتصاد القومى فى مجموعه.

٨. تطوير وتحديث تسريح خدمات وأجهزة الموانئ البحرية والجوية المتصلة بالتصدير وتحريرها من التعقيدات الروتينية.

٩. إيجاد التنظيمات الفنية والقانونية لتوسيع خدمات مراكز معلومات التجارة فى مصر، وربطها مع المراكز والشبكات العالمية، ودفع ونشر التجارة الإلكترونية، وتوفير الفطاء التشريعى والتنظيمى لها.

١٠. توفير موارد مالية، لتمويل مختلف متطلبات تنفيذ الاستراتيجية القومية لتنمية الصادرات فى أى قطاع.

١١. تأسيس وإدارة وتمويل شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات.

١٢. تأسيس وإدارة وتمويل شركات للشحن التجارى البحرى والبرى والجوى.

١٣. تنظيم بعثات تجارية مشتركة وملتقيات أعمال لترويج الصادرات المصرية، والإعداد السبق الجيد لها داخليا وخارجيا.

١٤. تنظيم برامج تدريب لتأهيل وإعداد العاملين فى التصدير ورفع كفاءتهم، وتطوير المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالتصدير.

١٥. توفير المساعدات والآليات والأنظمة لمواجهة دعاوى الإغراق فى الخارج ضد الصادرات المصرية، وحالات الإغراق الداخلى من الواردات الأجنبية المثيلة أو البديلة للمنتجات الوطنية.

١٦. تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتنميتها بوسائل مختلفة مناسبة، مع الدول العربية والأفريقية والنامية، فى إطار اتفاقيات إقليمية وثنائية، مما يوسع أسواق التصدير فى هذه الأسواق الحيوية لمصر، وهى أسواق قادرة على استيعاب المزيد من الصادرات المصرية.

١٧. وضع أنظمة متطورة لتشجيع الصفقات التكافئة، واستخدامها كآلية لتنمية الصادرات، وتوفير وترشيد الواردات، وجذب الاستثمارات المرتبطة بمثل هذه الصفقات.

١٨. إنشاء شركات تسويق محلية حديثة برؤوس أموال مختلطة (حكومة/خاصة)، وكذلك شركات مشتركة مماثلة مع أطراف أجنبية فى أسواق واعدة للصادرات المصرية.

١٩. الارتقاء بالتعليم الفنى، والتطوير التكنولوجى، وتدريب القوى العاملة، وتشجيع الإبداع والمواهب المتميزة، وفتح الطريق أمام الاختراعات والابتكارات للتجارب والتسجيل والاستثمار فى التطبيق.

٢٠. مساعدة الدولة فى إدارة خدمات الموانئ والجمارك، من خلال شركات متخصصة ذات

(٢)

## الدور المشترك والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

١. إيجاد مظلة قومية عليا مشتركة للإشراف وتعبئة الجهود لدفع التصدير، والقيام بمسئولية التخطيط والدراسة وتوزيع المهام، ومتابعة التطبيق والتنسيق والتقييم، وتعبئة وتخصيص وتوزيع الموارد المالية والفنية. وتشارك فى آليات ومسئوليات هذه المظلة كل - من الدولة والقطاع الخاص والبنوك- وتشمل العناصر والآليات التالية:

٢. الاشتراك فى عضوية وأعمال المجلس الأعلى للتصدير (برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية).

٣. وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى لتنمية الصادرات، والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.

٤. المشاركة فى إنشاء صندوق قومى لتشجيع وتنمية الصادرات، يموله كل من الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الخارجية والبنوك.

٥. المشاركة فى إعداد قانون شامل لتنظيم وتشجيع التصدير، والإشراف على تطبيقه.

٦. التعاون فى تشجيع المشروعات الصغيرة، وربطها بالمشروعات الإنتاجية التصديرية الكبرى كصناعات مغذية، ووضعها على طريق التصدير لمنتجاتها من السلع الصناعية الغذية أو الاستهلاكية أو الحرفية.

٧. المشاركة فى إدارة وتطوير وتمويل المركز المصرى لتنمية الصادرات.

٨. المشاركة فى إقامة وتنظيم اتحاد عام للمصدرين، تكون له قاعدة عريضة، يضم المجالس السلعية والمجالس الخدمية المساندة.

٩. تبادل الرأى والمعلومات بصورة مستمرة ومنظمة حول مشكلات التصدير وتنمية الصادرات، من خلال الآلية العليا المشتركة للتصدير (المجلس الأعلى للتصدير)، وعقد دورية تشاورية منظمة، ومؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية، تضم المسئولين المختصين، والمنتجين والمصدرين للسلع والخدمات.

١٠. إيجاد آلية تسمح لمنظمات الأعمال بالالتقاء دوريا مع السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء المختصين، لتبادل الرأى والمشورة حول التصدير، وأساليب النهوض به، وحل مشكلاته أول بأول.

١١. توفير موارد كافية لدعم فوائد الائتمان التصديرى فى البنوك، لأسواق وسلع مستهدفة، لخفض أعبائها المالية وتكلفتها، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية السعرية لها.

١٢. القيام بإعلام نشط واتصالات لتسهيل وتشجيع الاستفادة من المصادر الإقليمية لتمويل الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، وهى تقدم بشروط ميسرة، من مؤسسات وبرامج تساهم فيها مصر، ولا تستفيد منها بما فيه الكفاية.

١٣. التعاون مع القطاع الخاص فى منح حوافز مادية وأدبية للمصدرين المتفوقين، سواء من حيث الإنجازات فى أرقام التصدير أو الأسواق الجديدة أو السلع الجديدة.

١٤. التعاون فى نشر مراكز تجارية فى الأسواق المستهدفة، تشارك فيها كل من الدولة (التمثيل التجارى والمعارض)، والبنوك ومنظمات الأعمال.

١٥. التعاون فى تدريب وتأهيل القوى العاملة المصرية، لإعدادها بالمستويات المهنية العالمية، وفقا لاحتياجات الأسواق المستقبلية للعمالة المصرية، وتوفير الدعم السياسى اللازم لها أحيانا بعض الدول، للمحافظة على حقوقها وتوفير المناخ المناسب لها.

١٦. الارتقاء بمستوى الخدمات المصرية الناقلة للتصدير، والحفاظ على أسواقها التقليدية وتنمية أسواق جديدة لها.

(٣)

## الدور المنفرد للقطاع الخاص والبنوك

١. الارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية، من حيث الجودة النوعية والأسعار والظهر الجمالى والتعبئة والتغليف.. إلخ.

٢. نشر فروع للبنوك المصرية فى الأسواق المستهدفة بالخارج، لتقديم الخدمات المصرفية للمصدرين المصريين وللمستوردين الأجانب للسلع المصرية فى تلك الأسواق.

٣. إنشاء اتحاد عام للمصدرين، يضم المجالس السلعية الحالية وما يضاف إليها من قطاعات أخرى لم تشملها بعد، وإضافة مجالس للخدمات إليها، لتنمية الخدمات المساندة للتجارة، وكذلك صادرات الخدمات بوجه عام.

٤. تدريب العاملين فى التصدير فى القطاعات الإنتاجية والتجارية فى الداخل والخارج، على أحدث أساليب الترويج والتسويق والتصدير والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان، .. إلخ.

٥. تطوير وتفعيل دور جديد لنظمات الأعمال فى مجال التصدير، لخدمة أعضائها بكفاءة والتشاور والاتصال مع الدولة لدفع الجهود المشتركة، وإقامة علاقات عمل تصديرية بالخارج.

٦. تنظيم ملتقيات لترويج وورش عمل حول التصدير، والاستماع بتنفيذ ومتابعة توصياتها.

٧. إنشاء خدمات (أمناء تصدير) فى البنوك بالداخل، وفروعها بالخارج، لخدمة المصدرين فى العمليات المصرفية وغيرها.

٨. القيام بدور فى تشجيع المشروعات الصغيرة الغذية للمشروعات الكبرى، وخاصة المشروعات التصديرية، وكذلك الغذية لمشروعات صناعية بالخارج، من خلال اتفاقيات الإنتاج لحساب الغير، للإفادة من المزايا النسبية فى مصر.

٩. الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية للصادرات، فى المنتجات التصديرية المصرية، حرصا على سمعة مصر التصديرية، وحماية لركزها فى الأسواق الخارجية.

١٠. الارتقاء بمستوى تكنولوجيات الإنتاج، والربط بين مواقع الإنتاج ومراكز البحوث، وتطوير تكنولوجيات مصرية صميمة، وجلب أحدث فنون الإنتاج والتكنولوجيات العالمية، بما فى ذلك المشروعات المشتركة مع المنتجين العالميين، للاحتكاك بالتطورات التكنولوجية العالمية أول بأول.

١١. تدريب القوى العاملة فى مواقع الإنتاج، ورفع مستوى مهاراتهم، وربطها بالمستويات المهنية العالمية.

١٢. إقامة علاقات عمل وجسور تعاون بين المصدرين المصريين والمستوردين بالخارج، وعقد اتفاقيات إنتاج تكاملى مشترك فى مصر مع الشركات الكبرى العالمية.

١٣. تأسيس شركات تسويق حديثة فى مصر، وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية فى الأسواق الواعدة.

١٤. تطوير التسويق المصرى فى الخارج على أسس علمية حديثة، فى ذلك دراسات الأسواق والتسويق والسلع، وتصميم أنواع من المزيج التسويقى المناسب لكل سوق، والإعلام والإعلان عن الصادرات المصرية خاصة غير التقليدية الجديدة.

١٥. الالتزام بالشروط التعاقدية مع المستوردين للسلع المصرية بالخارج سواء تعلقت بالمنتجات أو مواعيد الشحن أو التمويل أو التعبئة والتغليف.. إلخ.

# (مصفوفات قطاعية)

## لأزمة التصدير ووسائل تنمية الصادرات

## المشكلات / الحلول / توزيع الأدوار

# (مصفوفة قطاعية)
# للمشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

## (١) المشكلات التنظيمية والتشريعية

١. غياب نظام قومى شامل وسياسة متكاملة لتشجيع وتنمية الصادرات.

٢. عدم انتظام اجتماعات المجلس الأعلى للتصدير، وعدم وضوح مسئوليته وأهدافه.

٣. عدم كفاية خدمات مركز تنمية الصادرات رغم أنشطة دوره.

٤. ضعف دور المجالس السلعية ومحدوديتها.

٥. ضعف فعالية منظمات الأعمال.

٦. غياب دور الجمعيات الأهلية.

٧. البطء والتضارب فى تنفيذ القرارات التى تصدر لتشجيع التصدير.

٨. ضآلة موارد شركة ضمان الصادرات.

٩. غياب استراتيجية مصرية مرتبطة لتحرير التجارة مع الدول العربية.

١٠. عدم وجود نظام وسياسة متطورة لتشجيع الصفقات للتكافئة لاستخدام هذه الآلية العالمية لدفع الصادرات.

١١. عدم وجود جهاز قومى من المصريين والمتخصصين لإدارة أنشطة التصدير (اتحاد أو رابطة مصدرين).

١٢. غياب التصدير كقطاع مستقل ضمن خطة التنمية لتعبئة وتنسيق كافة جهود الدولة بشأنه فى كل قطاع.

١٣. ضعف إمكانات مقاومة التعسف الخارجى فى تطبيق دعاوى الإغراق ضد بعض الصادرات المصرية.

١٤. غياب التمييز أو الفصل بين سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.

١٥. عدم وجود نظام خاص لحفز ومكافأة المصدرين الناجحين.

١٦. عدم تطوير جهاز التمثيل التجارى كأداة لتنمية التصدير فى المقام الأول.

١٧. غياب نظام متكامل لتنمية صادرات الخدمات المصرية المتاحة والمتميزة، وتأهيلها للتوسع وفقا لاحتياجات السوق وخاصة فى المنطقة العربية والدول النامية.

١٨. غياب حوافز خاصة فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار، للمشروعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

## (٢) المشكلات الفنية والإنتاجية

١. عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية فى إنتاج السلع المصدرة.

٢. تخلف تكنولوجيات الإنتاج.

٣. ارتفاع التكلفة وعدم تنافسية الأسعار.

٤. ضعف دور الرقابة الصناعية والكفاءة الإنتاجية.

٥. غياب الرقابة الدقيقة على الصادرات.

٦. عدم انتشار نظم مراقبة الجودة الشاملة فى مواقع الإنتاج التصديرى.

٧. الخلل فى التوزيع وفى الإفادة من العونات الفنية الخارجية الموجهة للإنتاج التصديرى ونشاطات التصدير.

٨. عدم الاهتمام بدور المشروعات الصغيرة فى الإنتاج الموجه للتصدير ورفع جودته.

٩. غياب أى سياسة وأنظمة قومية لتطوير البحث العلمى والتكنولوجى لدفع الصادرات والإنتاج التصديرى.

١٠. عدم وضع أنظمة أو تشجيع للنشاطات الخاصة بالإنتاج التصديرى لحساب الغير على خطوط الإنتاج العاطلة.

١١. غياب دور الدولة ومنظمات الأعمال فى تخطيط وتنفيذ عمليات واتفاقيات للإنتاج الكبير المشترك التصديرى فى مصر مع أطراف خارجية.

١٢. عدم فتح المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى لامتلاك وإدارة مناطق حرة موجهة للإنتاج التصديرى.

١٣. انعدام استراتيجية قومية ودراسات وسياسات (كحزمة) متكاملة، للتركيز على قطاعات إنتاجية ذات أولوية لتنمية صادرات غير تقليدية، تتمتع بمزايا نسبية، ومرشحة أن تكون لها مزايا تنافسية، وتطويرها، مع التركيز على أسواق خارجية ذات أولوية، ثم الانتقال منها لأسواق جديدة أخرى، ودعمها بسياسات واتفاقيات لتحرير التجارة مع الحكومات، ومراكز تجارية وحملات ترويجية، ومختلف أدوات تنمية الصادرات.

١٤. عدم مواكبة الصادرات الصناعية المصرية للتطورات العالمية الحديثة فى التصميمات الصناعية المتطورة وأوصاف الجمالية للسلع.

## (٣) المشكلات المالية والمصرفية

١. غياب نظام فعال لدعم الفوائد على الائتمان التصديرى لأسواق وسلع مستهدفة مرحلية متغيرة حسب الأولويات.

٢. عدم الإعلام عن البرامج الإقليمية لتمويل التجارة وضعف استفادة مصر منها رغم مزاياها وموادها الوفيرة.

٣. الحاجة إلى تطوير وتسريع عمليات البنوك المتعلقة بالتصدير ونشر وحدات (أمناء التصدير) بها فى المراكز والفروع.

٤. ارتفاع وتعدد الضرائب والرسوم على نشاطات وأرباح التصدير ومن ثم زيادة أعباء التكلفة والأسعار.

٥. غياب جهاز موحد لتجميع وتوجيه موارد وعمليات تمويل تشجيع الصادرات وفقا لاستراتيجية قومية متكاملة.

٦. ارتفاع أجور خدمات الموانئ والنقل البحرى، مما يزيد الأعباء المالية على المصدرين.

٧. غياب سياسة شاملة لتخطيط مستويات وخفض الرسوم الجمركية على مستلزمات ومدخلات الإنتاج.

٨. ارتفاع التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير.

٩. عدم وجود سياسة تشجيعية وآليات مناسبة تساندها موارد كافية للائتمان التصديرى قبل الشحن (لتمويل العمليات الإنتاجية الموجهة للتصدير).

١٠. عدم إسهام الدولة بموارد أو تنظيم آليات مؤثرة فى مجال ضمان ائتمان التصدير، لتشجيع الصادرات المصرية للأسواق ذات المخاطر والتى تؤدى أيضا إلى تحسين شروط الائتمان التصديرى.

١١. عدم تخصيص موارد كافية من الدولة لمعاونة المنتجين والمصدرين فى تكاليف المشاركة فى المعارض الخارجية، وخاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

## (٤) المشكلات الإدارية والإجرائية

١. ضعف كفاءة القوى العاملة فى خدمات التصدير فى الدولة والقطاع الخاص.

٢. ضعف هياكل وقدرات شركات الإنتاج ومؤسسات التجارة فى مجال التصدير.

٣. تعقيدات وبطء نظام السماح المؤقت والدروباك، لاسترداد الرسوم على موردات المعاد تصديرها وتصديرها.

٤. تعدد وبطء الإجراءات الحكومية وخاصة الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات، فيما يخص التصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير.

٥. تخلف تسهيلات الشحن والتفريغ والتخزين فى الموانئ والمنافذ.

٦. عدم كفاءة سياسات وإجراءات توجيه المناطق الحرة للتصدير.

٧. تضارب وعدم دراية القرارات الحكومية فى مجالات ذات علاقة بالتصدير وتأثيرها السلبى عليها، مثل حمولات الشاحنات.

٨. عدم وجود مراكز تدريب لتأهيل ورفع كفاءة العاملين فى مجال التصدير.

٩. عدم وجود مراكز أو خدمات استشارية متخصصة لرفع كفاءة الإنتاج التصديرى والتصدير، وإعداد الدراسات والمقترحات وتقديم المشورة فى هذا الشأن.

١٠. عدم وجود تسهيلات وتشجيع لاتفاقيات ربط بين صادرات مصرية وسلعية وخدمية وتنفيذ مشروعات فى مصر مع أطراف أجنبية.

١١. سهولة وانتشار التهريب الباشر للبضائع بكميات ضخمة من المنافذ الجمركية، وعدم متابعة السلع المهربة بعد خروجها، مما يهدد الصناعة الوطنية بأشد الأخطار.

١٢. انتشار أساليب غير مباشرة للتهريب، مثل عدم الانضباط فى تحديد البند الجمركى أو الوصف الفنى لأغراض التقييم الجمركى أو لأغراض الرقابة الفنية للجودة والمواصفات، مما يلحق الضرر الشديد بالمنتجات الوطنية فى السوق المحلى، والتى هى قاعدة التصدير بفعل المنافسة غير المتكافئة، أو المدخلات الإنتاجية غير السليمة... الخ.

## (٥) المشكلات الخدمية المساندة

١. ضعف امكانيات النقل الداخلى والتخزين المرتبط بالتصدير.

٢. عدم كفاية خطوط الشحن الدولية وضعف خطوط الشحن الوطنية لنقل الصادرات للأسواق العربية والإفريقية الهيأة أكثر للتصدير إليها من مصر.

٣. ضعف مستوى التعبئة والتغليف للمنتجات المصرية المتبعة وتخلفها عن أسلوب (المنظومة) المتكاملة فيها فى جميع المراحل وأهمها: الإنتاج، النقل الداخلى، التخزين، الشحن للخارج.

٤. عدم وجود سياسة للإفادة من المناطق الحرة والمستودعات الجمركية (بونديد) بالخارج لتخزين البضائع المصرية الحاضرة فرب الأسواق التصديرية المستهدفة.

٥. عدم ملاحقة مصر للتطورات التكنولوجية العالمية فى التجارة مثل التجارة الإلكترونية والبريد الإلكترونى والكتالوجات الإلكترونية.

٦. عدم انتشار المراكز التجارية المصرية بالخارج لتقديم خدمات متكاملة من خلالها للمصدرين فى أسواق انتقائية.

٧. عدم نشر فروع البنوك المصرية فى الدول ذات الأسواق الواعدة للصادرات المصرية لتسهيل الإجراءات المصرفية معها المتعلقة بالتصدير من مصر.

٨. ضعف قنوات المعلومات التجارية وضآلة مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا المجال، لتقديم معلومات فورية عن الأسواق والأسعار والمواصفات والمشتريات الحكومية بالخارج والمناقصات والمقاولات وملخصات الأسواق والطاقة الإنتاجية .. إلخ مما يتطلب توسيع وتطوير هذه الخدمات وربطها بشبكات المعلومات التجارية العالمية والإقليمية والوطنية.

٩. عدم وجود قواعد منظمة لإلزام المنتجين فى المناطق الحرة الخاصة، بتحقيق أداء تصديرى كبير، كشرط لاستمرار المزايا التى يتمتعون بها، والتى تهدف أصلا إلى تنشيط الصادرات.

١٠. عدم انتشار التوكيلات التجارية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الواعدة، كقنوات اتصال تجارى هامة لترويج وتسويق الصادرات.

## (٦) المشكلات الترويجية والتسويقية

١. ضعف خدمات الترويج والدعاية والإعلام للصادرات المصرية بالخارج.

٢. عدم كفاية مشاركة مصر فى المعارض الدولية العامة والمتخصصة.

٣. عدم وجود شركات تسويق حديثة متعددة الخدمات فى مصر لخدمة الصادرات فى الأسواق العالمية.

٤. عدم الاهتمام بإقامة شركات تسويق ثنائية مع رجال الأعمال فى الدول الواعدة بنمو التبادل التجارى معها.

٥. ضآلة وعدم انتظام بعثات الترويج المصرية للأسواق الخارجية.

٦. غياب استراتيجيات وخطط تسويقية مدروسة بعناية لمنتجات وأسواق مختارة، مع وضع (المزيج التسويقى) المناسب لكل منها.

٧. ضعف استفادة مصر من الخدمات التصديرية الدولية والإقليمية المتاحة المتطورة والمجانية، مثل المركز الدولى للتجارة فى جنيف.

٨. عدم وجود شركة تسويق عربية قابضة مشتركة عملاقة، رغم توافر دراسات وصدور قرارات من منظمات عربية فى هذا الشأن، وستكون مصر هى المستفيد الرئيسى منها، ومن حجم السوق العربية الكبيرة التى تتعامل فيها، خاصة مع تحرير التجارة العربية بين الدول العربية.

٩. عدم تنظيم برامج مخططة ذات جداول زمنية، لعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل، لبحث مسائل محددة فى النشاط التصديرى، وترويج مجموعات سلعية أو سلع محددة، كجزء من استراتيجية تصديرية متكاملة طويلة الأجل، ورفع توصياتها ونتائجها للجهات صانعة السياسات، لاتخاذ القرارات الملائمة فى ضوئها.

١٠. عدم اتباع أسلوب التركيز على ترويج وتسويق منتجات مصرية مختارة ذات مزايا نسبية وتنافسية، وأسواق ممتازة مناسبة لنشرها وترسيخها فيها.

# (مصفوفة قطاعية)
# للحلول المقترحة لتنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

(١)

## المسائل التنظيمية والتشريعية

١- وضع استراتيجية قومية عليا، لدفع التصدير وتنمية الصادرات، تكون بمثابة (دليل عمل) فى المدى الطويل.

٢- تجميع المستراتية العليا لتطبيق الاستراتيجية، فى يد (جهاز قومى)، يقترح أن يكون هو (المجلس الأعلى للتصدير).

٣- توسيع إمكانيات وموارد واختصاصات المركز المصرى لتنمية الصادرات، وتحويله إلى (مركز لتنمية الصادرات وترشيد/أو تحسين/الواردات) أو إنشاء جهازين متوازين منفصلين.

٤- إنشاء (اتحاد عام للمصدرين) يضم العاملين فى التصدير المباشر وفى الخدمات التجارية المساندة المرتبطة بالتصدير مع نشرها فى قطاعات جديدة لا تغطيها المجالس الحالية.

٥- تنظيم وتعظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالتصدير. وتلقى رؤيتها ومقترحاتها بصورة منتظمة وربطها مع (المجلس الأعلى للتصدير).

٦- وضع أسس وإجراءات وضوابط جديدة ملزمة، لرسم السياسات وإصدار التشريعات ولوائحها التنفيذية والقرارات الإدارية لكل جهات الدولة والقطاع الخاص والأجهزة المعنية بالتصدير، لتجنب التضارب والتداخل فيها.

٧- تأسيس شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات (واهميته حيوية لدفع التصدير)، على نمط شركة (كوفاس) فى فرنسا وشركة (تينانت) فى بريطانيا.

٨- وضع سياسة راسخة مستمرة لتحرير التجارة مع الدول العربية والإفريقية والنامية عموماً باعتبارها هى (المجال الاستراتيجى) للتصدير المصرى على المدى البعيد.

٩- وضع سياسة تشجيعية وأنظمة قانونية ومصرفية لآليات الصفقات التكافئة للإفادة منها فى تنمية الصادرات وربطها بالواردات والاستثمارات والسياحة.

(٢)

## المسائل الفنية والإنتاجية والتكنولوجية

١- إنشاء أنظمة وآليات لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة، للقطاعات الإنتاجية فى مصر، ومراقبة الالتزام بها.

٢- وضع خطة شاملة وآليات للتنمية التكنولوجية، وربط جهود البحث العلمى بالقطاعات الإنتاجية، بدءاً بقطاعات مختارة موجهة للتصدير، وبمجالات تطوير محددة.

٣- التطوير الجارى والتحديث الشامل للأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالإنتاج الصناعى لرفع الإنتاجية وخفض التكلفة وتحسين القدرة التنافسية التصديرية فى مواقع الإنتاج.

٤- ضبط الرقابة النوعية على الصادرات، وتوفير أحدث الإمكانات والأجهزة (الهيئة الرقابة على الصادرات والواردات).

٥- إنشاء جهاز قومى موحد لرعاية ودفع المشروعات الصغيرة، وتحديد ما يوجه منها للتصدير.

٦- تشجيع أنظمة وأساليب واتفاقيات المشاركات الإنتاجية التصديرية لحساب الغير وبمواصفاته. (أطراف أجنبية)

٧- إيجاد نظام جديد (ضمن مراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار). لتمليك أو تأجير المناطق الحرة (قائمة حالياً أو جديدة)، للقطاع الخاص المصرى، بالاشتراك مع شركات عالمية متخصصة تجذب الصناعات المتقدمة والاستثمارات كثيفة التكنولوجيا، والتى تتولى تسويق إنتاجها عالمياً، بما فى ذلك إمكانية تحقيق هذا بنظام BOT أو BOOT، وبما فى ذلك إقامة مناطق حرة موجهة للتصدير فقط.

(٣)

## المسائل المالية والمصرفية

١- ضرورة تخصيص موارد من الدولة لدعم فوائد الائتمان التصديرى، لخفض تكلفة التمويل المصرفى للتجارة.

٢- توفير موارد مالية من الدولة للمساهمة فى الشركة العملاقة المقترحة سلفاً لضمان ائتمان الصادرات. ويقترح ألا يقل رأسمال الشركة المرخص به عن ١٠٠٠ (ألف) مليون جنيه.

٣- توسيع دور البنوك المصرية فى تنمية الصادرات وخفض التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير)، ونشر خدمات (أمناء التصدير) فى البنوك.

٤- الاستفادة القصوى من البرامج التمويلية الميسرة للتصدير وضمان ائتمان التصدير، التى تطبقها مؤسسات إقليمية تشارك مصر فى عضويتها.

٥- خفض الضرائب المفروضة على عمليات وخدمات وأرباح التصدير وكذلك رسوم خدمات الموانئ، التى تزيد أعباء التكلفة على الصادرات وأسعارها.

٦- إنشاء (صندوق قومى لتنمية الصادرات) تتجمع فيه الموارد المالية من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الأجنبية، لتمويل (الاستراتيجية القومية للتصدير).

٧- خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مستلزمات ومدخلات الإنتاج للمساعدة فى خفض تكلفة المنتجات النهائية.

٨- تخصيص موارد كافية من الدولة، لمعاونة العارضين (المنتجين/المصدرين) فى تغطية جانب من تكاليف المشاركة فى المعارض. وخاصة المشروعات الصغيرة.

(٤)

## المسائل الإدارية والإجرائية

١- إنشاء مراكز متخصصة، وتنظيم برامج تدريبية لمختلف مستويات الكوادر فى الحكومات والشركات الإنتاجية والتجارية، ذوى العلاقة بالتصدير.

٢- تطوير هياكل وتنظيمات الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص والخدمات المساندة، التى تعمل فى مجال التصدير.

٣- إجراء تطوير جذرى فى نظام السماح المؤقت والدروباك حتى تتميز بالدقة والسرعة.

٤- تطوير خدمات وأجهزة الموانئ والجمارك، باستخدام الحاسب الآلى والمعدات الحديثة.

٥- تحسين كفاءة وإجراءات الدولة المتعلقة بالمناطق الحرة، وزيادة توجيه مشروعاتها نحو الإنتاج التصديرى.

٦- إحداث تنسيق بين السياسات والقرارات والإجراءات الحكومية، التى لها انعكاسات على التصدير.

٧- إنشاء مراكز وشركات استشارية متخصصة للمشاركة التصديرى.

٨- الربط بين صادرات وواردات مصرية وأيضا حصيلة الصادرات فى نشاط مشروعات فى مصر بنظام (حسابى المفتاح)، وذلك بآليات الصفقات المتكافئة.

(٥)

## المسائل الخدمية المساندة

١- تدعيم إمكانات وطاقات النقل الداخلى والتخزين، العادى والمبرد، لإيصال الصادرات إلى الموانئ والمطارات.

٢- إنشاء وتوسيع خطوط النقل البرية والبحرية الجوية الوطنية لشحن الصادرات المصرية

٣- الارتقاء بمستوى الصناعة المحلية للتعبئة والتغليف كصناعة متكاملة، لأهميتها القصوى لتنمية الصادرات.

٤- نشر مستودعات لتخزين البضاعة الحاضرة من الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية المستهدفة أو بالقرب منها.

٥- ضرورة إدخال مراكز المعلومات فى مصر عصر التجارة الإلكترونية والبريد التجارى الإلكترونى وتوعية وتدريب المصدرين والكوادر المختصة فى ذلك.

٦- نشر المراكز التجارية المصرية المتطورة بالأسواق المستهدفة فى الخارج لتقديم سلسلة خدمات متكاملة للمصدرين المصريين.

٧- إنشاء فروع للبنوك المصرية فى الأسواق التصديرية الواعدة. للقيام بالإجراءات المصرفية للصادرات المصرية، ويمكن إلحاق فروع البنوك المصرية فى بعض الأسواق، بالمراكز التجارية التى تفتح فيها.

٨- تعزيز قنوات المعلومات التجارية وربطها بأنظمة وشبكات المعلومات التجارية الأخرى الدولية والإقليمية والوطنية، وتوسيع قواعد البيانات الخاصة بها.

(٦)

## المسائل الترويجية والتسويقية

١- توفير إمكانات وإنشاء تسهيلات متطورة لترويج الصادرات المصرية، فى كل من المركز المصرى لتنمية الصادرات، والتمثيل التجارى.

٢- توسيع مشاركة مصر فى المعارض والأسواق الدولية بالخارج، وتطوير سوق القاهرة الدولية، وتنظيم ملتقيات ترويجية للصادرات المصرية.

٣- إنشاء شركات تسويق مصرية حديثة متعددة النشاط، تساهم فيها الأطراف ذات المصلحة وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية من دول أخرى مستوردة من مصر.

٤- تكثيف البعثات التجارية المصرية للترويج والتعاقد والإعداد الداخلى والخارجى الجيد لها.

٥- وضع استراتيجيات تصدير وتسويق مصرية لكل من الأسواق الواعدة، تتفرع عن استراتيجية التصدير القومية الشاملة.

٦- الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة فى المؤسسات الدولية المختصة بالتجارة، والمعنية بتنمية صادرات الدول النامية، مثل مركز التجارة الدولية (ITC) فى جنيف، والبنك الإسلامى للتنمية فى جدة.

٧- التوسع المخطط والمدروس فى تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات، لبحث مشكلات محددة فى مجال التصدير، أو ترويج منتجات أو مجموعات سلعية تصديرية.

---

١٠- تخطيط وتعبئة الجهد القومى لدفع التصدير فى خطط التنمية الخمسية والسنوية، والإجراءات التنفيذية لها وانعكاسها على كل قطاعات العمل الاقتصادى الوطنى.

١١- تقوية جهاز مكافحة الإغراق، وشمول اختصاصه لدعاوى الإغراق ضد الصادرات المصرية بالخارج، وليس فقط مكافحة الإغراق الخارجى للسوق المصرية.

١٢- التنسيق بين سياسات وخطط إحلال الواردات وتنمية الصادرات، وتوزيع أدوار أجهزة الدولة وقطاعات الإنتاج فى ضوء ذلك، بحيث يكمل بعضها بعضا.

١٣- إيجاد نظام للحوافز المادية والأدبية لتشجيع الجهود الناجحة فى مجال التصدير، وإبراز المصدرين الناجحين وجعلهم قدوة للآخرين.

١٤- التطوير الجذرى لجهاز التمثيل التجارى ليصبح بمثابة (جهاز أعمال) يمركز دوره الرئيسى فى تنمية الصادرات.

١٥- توعية القطاع الخاص بآثار اتجاهات المنظمة العالمية للتجارة)، بإيجابياتها وسلبياتها والتزامات مصر فيها، على كافة قطاعات الإنتاج، والوسائل التى يجب على القطاع الخاص الاستعداد بها للتعامل مع تطورات (الجات) خاصة بعد انتهاء فترة الانتقال (١٩٩٥ - ٢٠٠٤).

١٦- مكافحة التهريب بكافة صوره وأشكاله، والذى يتسع نطاقه وتتفاقم آثاره الضارة، على الإنتاج والتصدير بشكل خاص، وستكون انعكاساته خطيرة على الاقتصاد الوطنى فى مجمله، إذا لم تتم محاصرته وإيقافه وردعه وسند منافذه.

١٧- إيجاد الإطار القومى القانونى والتنظيمى المناسب لتشجيع المشروعات الصغيرة (المغنية والحرفية والاستهلاكية)، ووضع أهداف المشروعات الناجحة منها على طريق التصدير.

١٨- إشراك الدولة لشركات وطنية متخصصة، فى إدارة خدمات الموانئ والجمارك، لرفع كفاءتها وتسريع عملياتها المتعلقة بالصادرات والواردات.

# توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

(١)

## الدور المنفرد للدولة

١- إصدار التشريعات واللوائح ذات العلاقة بالتصدير ، وتبسيط إجراءاته ، وإزالة ما يوجد من تضارب وازدواج بين القوانين أو الإجراءات أو الأجهزة الرسمية ، وضمان سرعة رد الفعل فى اتخاذ القرارات لحل المشكلات ، منعا لتبديد المزيد من الوقت والجهد والمال فى التعقيدات البيروقراطية.

٢- خفض الضرائب والرسوم المفروضة على نشاطات وأرباح التصدير ، كحافز للاستثمار فيها ، وخفض أسعارها، وتحسين جودتها. .

٣- خفض الرسوم على خدمات الموانئ والجمارك والرسوم المفروضة على "صادرات فى أى مرحلة من مراحلها .

٤- إلغاء أو خفض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، على الواردات من مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وخامات وسلع وسيطة . علما بأن نسبة ٧٥٪ من مكونات الصادرات هى مدخلات إنتاجية مستوردة..

٥- السماح بامتلاك (أو تأجير) وإدارة المناطق الحرة ، للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، بعقود خاصة أو بنظام BOT، بما فى ذلك مناطق حرة موجهة للتصدير EXPORT FREE ZONES .

٦- الدفاع عن الإنتاج الوطنى (وحو قاعدة التصدير)، ضد محاولات الإغراق ، بتوفير الأجهزة والأنظمة القانونية، والمساعدات الفنية والمعلوماتية، فى الداخل والخارج ، وكذلك الدفاع عن الصادرات المصرية ضد دعاوى الإغراق التعسفية فى الخارج ، وفى نطاق أنظمة (الجات) .

٧- مكافحة التهريب بكل صوره المباشرة وغير المباشرة، وحصر أساليبه وسد منافذه، لإيقاف الأضرار البالغة التى يلحقها بالإنتاج الوطنى والتصدير ، وبالاقتصاد القومى فى مجموعه.

٨- تطوير وتحديث تسريع خدمات وأجهزة الموانئ البحرية والجوية المتصلة بالتصدير وتحريرها من التعقيدات الروتينية.

٩- إيجاد التنظيمات الفنية والقانونية لتوسيع خدمات مراكز معلومات التجارة فى مصر ، وربطها مع المراكز والشبكات العالمية ، ودفع ونشر التجارة الالكترونية . وتوفير الغطاء التشريعى والتنظيمى لها .

١٠- توفير موارد مالية ، لتمويل مختلف متطلبات تنفيذ الاستراتيجية القومية لتنمية الصادرات فى أى قطاع .

١١- تأسيس وإدارة وتمويل شركة عملاقة لضمان ائتمان الصادرات.

١٢- تأسيس وإدارة وتمويل شركات للشحن التجارى البحرى والبرى والجوى .

١٣- تنظيم بعثات تجارية مشتركة وملتقيات أعمال لترويج الصادرات المصرية ، والإعداد المسبق الجيد لها داخليا وخارجيا.

١٤- تنظيم برامج تدريب لتأهيل وإعداد العاملين فى التصدير ورفع كفاءتهم ، وتطوير المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالتصدير .

١٥- توفير المساعدات والآليات والأنظمة لمواجهة دعاوى الإغراق فى الخارج ضد الصادرات المصرية ، وحالات الإغراق الداخلى من الواردات الأجنبية المثيلة أو البديلة للمنتجات الوطنية .

١٦- تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتنميتها بوسائل مختلفة مناسبة، مع الدول العربية والأفريقية والنامية . فى إطار اتفاقيات إقليمية وثنائية ، مما يوسع أسواق التصدير فى هذه الأسواق الحيوية لمصر ، وهى أسواق قادرة على استيعاب المزيد من الصادرات المصرية.

١٧- وضع أنظمة متطورة لتشجيع الصفقات المتكافئة ، واستخدامها كآلية لتنمية الصادرات، وتوفير وترشيد الواردات، وجذب الاستثمارات المرتبطة بمثل هذه الصفقات.

١٨- إنشاء شركات تسويق محلية حديثة برؤوس أموال مختلطة (حكومة/خاصة) ، وكذلك شركات مشتركة مماثلة مع أطراف أجنبية فى أسواق واعدة للصادرات المصرية .

١٩- الارتقاء بالتعليم الفنى ، والتطوير التكنولوجى ، وتدريب القوى العاملة ، وتشجيع الإبداع والمواهب المتميزة، وفتح الطريق أمام الاختراعات والابتكارات للتجارب والتسجيل والاستثمار فى التطبيق.

٢٠- مساعدة الدولة فى إدارة خدمات الموانئ والجمارك، من خلال شركات متخصصة ذات كفاءة عالية وتكلفة منخفضة، تنعكس على تكلفة الصادرات والواردات على السواء.

(٢)

## الدور المشترك والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص والبنوك

١- إيجاد مظلة قومية عليا مشتركة للإشراف وتعبئة الجهود لدفع التصدير ، والقيام بمسئولية التخطيط والدراسة وتوزيع المهام، ومتابعة التطبيق والتنسيق والتقييم ، وتعبئة وتخصيص وتوزيع الموارد المالية والفنية . وتشارك فى آليات ومسئوليات هذه المظلة كل - من الدولة والقطاع الخاص والبنوك- وتشمل العناصر والآليات التالية :

٢- الاشتراك فى عضوية واعمال للمجلس الأعلى للتصدير (برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية).

٣- وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى لتنمية الصادرات ، والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.

٤- المشاركة فى إنشاء صندوق قومى لتشجيع وتنمية الصادرات ، يموله كل من الدولة والقطاع الخاص والمعونات الخارجية والبنوك .

٥- المشاركة فى إعداد قانون شامل لتنظيم وتشجيع التصدير ، والإشراف على تطبيقه.

٦- التعاون فى تشجيع المشروعات الصغيرة، وربطها بالمشروعات الإنتاجية التصديرية الكبرى كصناعات مغذية ، ووضعها على طريق التصدير لمنتجاتها من السلع الصناعية المغذية أو الاستهلاكية أو الحرفية .

٧- المشاركة فى إدارة وتطوير وتمويل المركز المصرى لتنمية الصادرات .

٨- المشاركة فى إقامة وتنظيم اتحاد عام للمصدرين ، تكون له قاعدة عريضة ، يضم المجالس السلعية والمجالس الخدمية المساندة.

٩- تبادل الرأى والمعلومات بصورة مستمرة وإنتظمة حول مشكلات التصدير وتنمية الصادرات ، من خلال الآلية العليا المشتركة للتصدير (المجلس الأعلى للتصدير) . وعقد دورية تشاورية منظمة ، ومؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية . تضم المسئولين المختصين ، والمنتجين والمصدرين للسلع والخدمات .

١٠- إيجاد آلية تسمح لمنظمات الأعمال بالالتقاء دوريا مع السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء المختصين ، لتبادل الرأى والمشورة حول التصدير ، والمشاكل المنهوض به ، وحل مشكلاته أول بأول .

١١- توفير موارد كافية لدعم قوائم الائتمان للمصدرين فى البنوك، لأسواق وسلع مستهدفة ، لخفض أعبائها المالية وتكلفتها، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية السعرية لها .

١٢- القيام بإعلام نشط واتصالات لتسهيل وتشجيع الاستفادة من المصادر الإقليمية لتمويل الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، وهى تضم شروط ميسرة ، من مؤسسات وبرامج تساهم فيها مصر ، ولا تستفيد منها بما فيه الكفاية .

١٣- التعاون مع القطاع الخاص فى منح حوافز مادية وأدبية للمصدرين المتفوقين ، سواء من حيث الإنجازات فى أرقام التصدير أو الأسواق الجديدة أو السلع الجديدة .

١٤- التعاون فى نشر مراكز تجارية فى الأسواق المستهدفة ، تشارك فيها كل من الدولة (التمثيل التجارى والمعارض) ، والبنوك ومنظمات الأعمال .

١٥- التعاون فى تدريب وتأهيل القوى العاملة المصرية ، لإعدادها بالمستويات المهنية العالمية، وفقا لاحتياجات الأسواق الملائمة المستقبلة للعمالة المصرية، وتوفير الدعم السياسى اللازم لها أحيانا بعض الدول، للمحافظة على حقوقها وتوفير المناخ المناسب لها.

١٦- الارتقاء بمستوى الخدمات المصرية القابلة للتصدير ، والحفاظ على أسواقها التقليدية وتنمية أسواق جديدة لها .

(٣)

## الدور المنفرد للقطاع الخاص والبنوك

١- الارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية المصرية ، من حيث الجودة النوعية والأسعار والمظهر الجمالى والتعبئة والتغليف .. إلخ .

٢- نشر فروع للبنوك المصرية فى الأسواق المستهدفة بالخارج، لتقديم الخدمات المصرفية للمصدرين المصريين وللمستوردين الأجانب للسلع المصرية فى تلك الأسواق .

٣- إنشاء اتحاد عام للمصدرين ، يضم المجالس السلعية الحالية وما يضاف إليها من قطاعات أخرى لم تشملها بعد ، وإضافة مجالس للخدمات إليها ، لتنمية الخدمات المساندة للتجارة، وكذلك صادرات الخدمات بوجه عام.

٤- تدريب العاملين فى التصدير فى القطاعات الإنتاجية والتجارية فى الداخل والخارج ، على أحدث أساليب الترويج والتسويق والتصدير والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان. . . إلخ .

٥- تطوير وتفعيل دور جديد لنظمات الأعمال فى مجال التصدير، لخدمة أعضائها بكفاءة ، والتشاور والاتصال مع الدولة لدفع الجهود المشتركة، وإقامة علاقات عمل تصديرية بالخارج.

٦- تنظيم ملتقيات ترويج وورش عمل حول التصدير ، والاهتمام بتنفيذ ومتابعة توصياتها.

٧- إنشاء خدمات (أمناء تصدير) فى البنوك بالداخل ، وفروعها بالخارج ، لخدمة المصدرين فى العمليات المصرفية وغيرها .

٨- القيام بدور فى تشجيع المشروعات الصغيرة المغذية للمشروعات الكبرى ، وخاصة المشروعات التصديرية، وكذلك المغذية لمشروعات صناعية بالخارج ، من خلال اتفاقيات الإنتاج لحساب الغير ، للإفادة من المزايا النسبية فى مصر.

٩- الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية للصادرات . فى المنتجات التصديرية المصرية، حرصا على سمعة مصر التصديرية ، وحماية لمركزها فى الأسواق الخارجية .

١٠- الارتقاء بمستوى تكنولوجيات الإنتاج ، والربط بين مواقع الإنتاج ومراكز البحوث . وتطوير تكنولوجيات مصرية صميمة . وجلب أحدث فنون الإنتاج والتكنولوجيات العالمية، بما فى ذلك المشروعات المشتركة مع المنتجين العالميين . للاحتكاك بالتطورات التكنولوجية العالمية أول بأول

١١- تدريب القوى العاملة فى مواقع الإنتاج ، ورفع مستوى مهاراتهم ، وربطها بالمستويات المهنية العالمية .

١٢- إقامة علاقات عمل وجسور تعاون بين المصدرين المصريين والمستوردين بالخارج ، وعقد اتفاقيات إنتاج تكاملى مشترك فى مصر مع الشركات الكبرى العالمية.

١٣- تأسيس شركات تسويق حديثة فى مصر ، وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية فى الأسواق الواعدة .

١٤- تطوير التسويق المصرى فى الخارج على أسس علمية حديثة، فى ذلك دراسات الأسواق والتسويق والسلع ، وتصميم أنواع من المزيج التسويقى المناسب لكل سوق ، والإعلام والإعلان عن الصادرات المصرية خاصة غير التقليدية الجديدة .

١٥- الالتزام بالشروط التعاقدية مع المستوردين للسلع المصرية بالخارج سواء تعلقت بالمنتجات أو مواعيد الشحن أو التمويل أو التعبئة والتغليف .. إلخ .